جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

تأثيرات الصعود الروسي الصيني على هيكل النسق الدولي

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- بن غربي وليد بايزيد
- شراك محمد أبو القاسم

إشراف الأستاذ:
-د. معقافي اسامة

لجنة المناقشة

-د/أ. عصبي حليمة السعدية	رئيسا
-د/أ. معقافي اسامة	مقررا
-د/أ. رافع أمبارك	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/19129029776/19119026306

ملخص:

إن الصعود الروسي الصيني في السنوات الأخيرة الذي قد فرض نفسه اعتمادا على مقومات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية أدى إلى التأثير على هيكل النظام الدولي وعلى النسق الدولي الذي كان تحت الهيمنة الأمريكية هذا الصعود الذي قد يطرح كل من روسيا والصين كقوى تعديلية للنظام الدولي وهو ما ظهر في السياسات الدولية الأخيرة من حالات تنافس وصراع الذي ربما أبان عن هيكل نظام دولي متعدد الأقطاب.

sum up :

The Russian-Chinese rise in recent years, which has imposed itself depending on natural, economic, social and political factors, has affected the structure of the international system and the international system that was under American hegemony. Recent international politics are cases of competition and conflict, which may have revealed the structure of a multipolar international system.

resume:

montée de russo-chinois de ces dernières années, qui s'est imposé en fonction de facteurs naturels, économiques, sociaux et politiques, a affecté la structure du système international et le système international qui était sous l'hégémonie américaine. conflit, qui a peut-être révélé la structure d'un système international multipolaire.

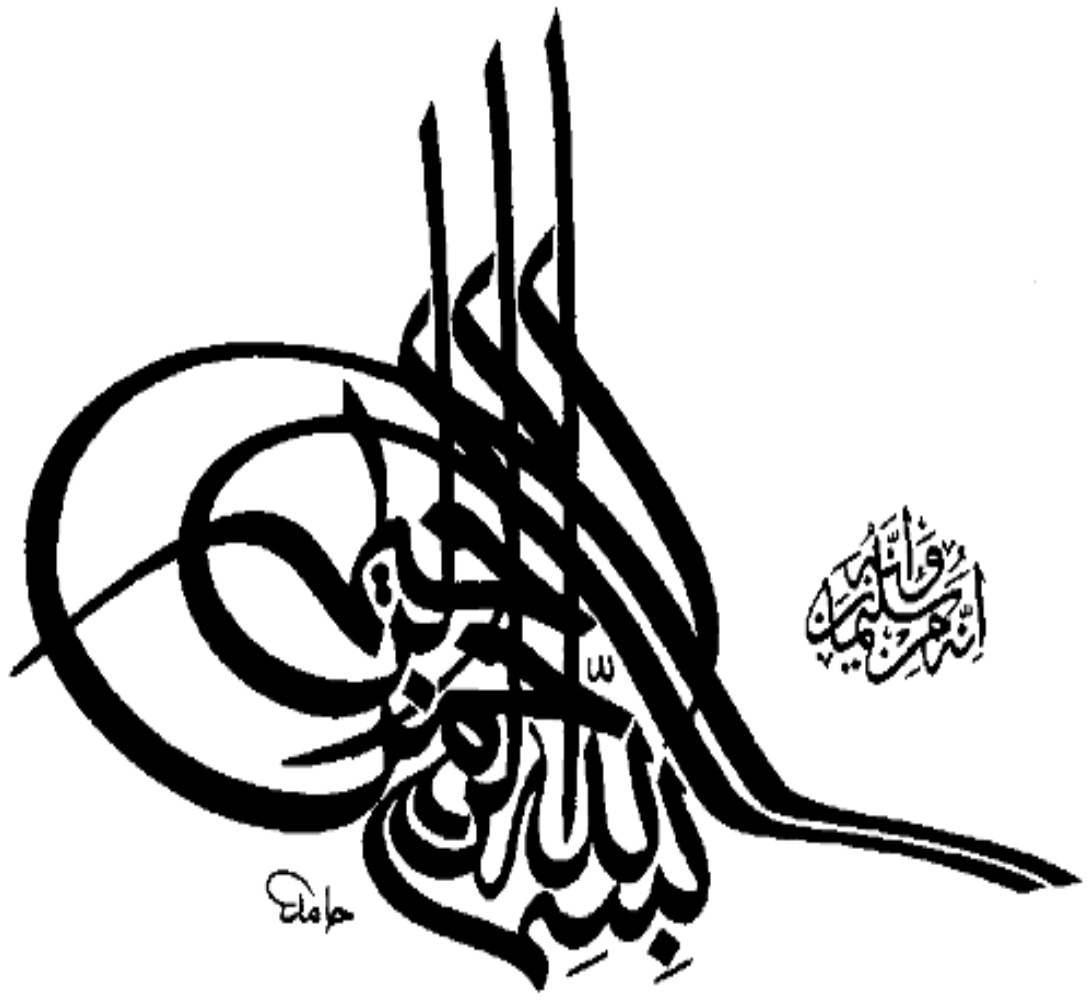
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر و عرفان

الحمد الله على سائر نعمه و على فضله العظيم أن و فقنا
على إتمام هذا العمل
و الصلاة و السلام على اشرف الخلق سيدنا مُحَمَّد و
على اله و صحبه أجمعين
الشكر لله و سبحانه الذي و فقنا في انجاز العمل
الشكر الجزيل لكل من قدم العون و ساعدنا من
قريب أو بعيد و اخص بالذكر :
الأستاذ المشرف : د. **معقافي اسامة**
زملائي بالعمل
الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و
تكرمهم بتقييم هذا العمل

الإهداء

إلى والديا الكريمين حفظهما الله و رعاهما و أطال الله في عمرها

الى اخوتي و اخواتي

الى جميع الزملاء و الزميلات بدفعة العلوم السياسية –جامعة زيان عاشور بالجلفة .

شراك مُحَّد ابو القاسم

الاهداء

إلى والدي الكريم إلى نبع الحنان والدتي حفظهما الله لي
و أطال الله في عمرهما
إلى إخوتي و أخواتي
إلى جميع الزملاء و الزميلات بدفعة العلوم السياسية–
جامعة زيان عاشور بالجلفة .

بن غربي وليد بايزيد

الـفهـرس

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الاهداء	/
ملخص الدراسة	/
الشكر و العرفان	/
فهرس المحتويات	/
المقدمة	أ
مبررات اختيار الموضوع	ب
مجالات الدراسة	ب
الاشكالية	ت
فرضيات الدراسة	ت
أهداف الدراسة	ت
المناهج المتبعة في الدراسة	ت
الفصل الاول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول : **ماهية هيكل النظام الدولي:**	02
المطلب الاول : مفهوم النظام الدولي	02
المطلب الثاني: مفهوم النسق الدولي	05
المبحث الثاني : اهم النظريات المفسرة لهيكل النظام الدولي	07
المطلب الاول : النظريات الجزئية	07
المطلب الثاني :النظريات الكلية	10
الفصل الثاني : مقومات روسيا و الصين كقوى تعديلية	
المبحث الاول : جيوبوليتكية الصين وروسيا	17
المطلب الاول : جغرافيا الصين	17
المطلب الثاني : جغرافيا روسيا	22
المبحث الثاني : مقومات القوة الصينية الروسية	24
المطلب الاول :المقوم العسكري والتكنولوجي	24
المطلب الثاني :المقوم الاقتصادي للصين وروسيا	34
ا لفصل الثالث : دراسة تحليلية للصعود الصيني الروسي	
المبحث الأول : الاستراتيجيات المتبعة من طرف الصين وروسيا	40

المطلب الأول :الإستراتيجية الاقتصادية للصين	
المطلب الثاني :الإستراتيجية العسكرية الصينية.	44
المطلب الثالث :التأثير على النظام الدولي	50
المبحث الثاني : تأثير الصعود الصيني الروسي على العلاقات الدولية.	52
المطلب الأول: العلاقات الصينية على المستوى الدولي	52
المطلب الثاني :العلاقات الروسية على المستوى الدولي	61
المبحث الثالث : مستقبل هيكل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني الروسي	64
المطلب الأول : سيناريو استمرار الصعود الصيني ونجاح الصين في الوصول إلى مرتبة القوة العظمى:	64
المطلب الثاني: سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني.	65
المطلب الثالث : سيناريو إجهاض الصعود الصيني	66
الخاتمة	
قائمة المراجع	

المـــقـدمـــة

المقدمة :

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 ،وقد ذهبت بعض الأدبيات السياسية التي تناولت السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي إلى أن العالم سوف يستمر يعيش آفاق العصر الأمريكي إلى مدى يقدر بنحو خمسة عقود على الأقل بينما ذهبت أدبيات أخرى إلى أن الفترة الحالية هي فترة انتقالية، وأن الفترات الانتقالية كما تشير خبرة التاريخ تكون شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معًا، حيث تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة .وعلى سبيل المثال، فقد توقع تقرير اتجاهات كونية 2025 الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظامًا متعدد القطبية، بسبب صعود قوى بازغة جديدة، والاقتصاد المعولم والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق.

كما أشار فريد زكريا في دراسته عالم ما بعد أمريكا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال القوة الوحيدة على المستويين السياسي والعسكري إلا أن المجالات الأخرى الصناعية والتعليمية والاجتماعية والثقافية تتحول كلها من الهيمنة الأمريكية وانه إذا كانت القوة الأمريكية ليست إلى زوال فإنها تنتظر من يزاحمها وقد أثار مفهوم القوة اهتماما كبيرا في نظريات العلاقات الدولية كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق مقولة نظرية تحول القوة على ما تم اعتباره تحول القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وركزت دراسات أخرى على احتمال صعود الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي في النظام وفي السياق ذاته، أشار والتر روسيل ميد إلى صعود كلا الدولتين روسيا والصين كقوتين تعديليتين عالميتين، وإيران كقوة تعديلية إقليمية .وذكر أن تلك القوى التعديلية تسعى إلى تغيير النظام العالمي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وأشار الكاتب في دراسته إلى العديد من الحالات التي توضح عودة منافسات الجغرافيا السياسية مرة أخرى إلى ساحة السياسة الخارجية بعد ركون الغرب إلى التفسير السهل لما أطلق عليه« نهاية التاريخ »بعد انتصاره في الحرب الباردة وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تفسير للتحولات الجارية في هيكل النظام الدولي باستخدام افتراضات نظرية تحول القوة، من خلال دراسة حالة لصعود كل من روسيا والصين، وما إذا كان ذلك الصعود يمثل بالفعل تحوًلا في موازين القوى لمصلحة أي منهما على

حساب الولايات المتحدة، وتأثير ذلك الصعود في علاقة كل منهما بالقوة العظمى الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وعلى هيكل النظام الدولي ومن ثم على السياسات الدولية .

مبررات اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارينا لموضوع تأثيرات الصعود الصيني الروسي على هيكل النسق الدولي لاعتبارات عديدة، تتنوع بين الذاتية والموضوعية:

الأسباب الذاتية :يشكل الاهتمام الشخصي لتأثيرات الصعود الصيني الروسي على هيكل النسق الدولي وكذا علاقته بالقوى الكبرى المرشحة للعب دور عالمي مميز في القرن الواحد والعشرين الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع، فأثر القوة للصعود الصيني الروسي وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية والغموض الذي يميز هذه العلاقات وبالنظر الى انه حديث الساعة لما نراه من ارتفاع لحدة التنافس دفعني لمحاولة دراسة مدى تأثير هذا الصعود وتحليل طبيعة هذه العلاقات من أجل وضعها في إطار معين يمكن القارئ من فهم حقيقة العلاقة بين القوتين،.

الأسباب الموضوعية :يتميز هذا الموضوع بقيمه معرفية وعلمية لإدراجه ضمن الإشكاليات الأمنية والإستراتيجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين، ففي الوقت الذي تعبر فيه هذه الدراسة عن جانب من جوانب الاهتمام الأكاديمي بدراسة واقع العلاقات الدولية ومستقبلها بصورة عامة، تعطى الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كدول فاعلة في النظام الدولي، وزنا مضافا لهذا الاهتمام.

الأهمية العلمية : محاولة فهم هيكل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني وفهم طبيعة العلاقة ما بين فواعل هذا النظام في ظل هذا الصراع والتنافس بين القوى المحافظة على طبيعة النظام المتمثل ة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول التعديلية المتمثلة في كل من روسيا الاتحادية والصين .

مجالات الدراسة:

-**الاطار المكاني** :تتمحور بيئة البحث فى هيكل النظام الدولي بما فيه من تفاعلات بين وحداته من الدول ودراسة أثر تنامى القوة الصينة والقوة الروسية على علاقاتها بالقوى العظمى.

– .**الاطار الزماني** :الفترة الممتدة 2008 الى غايتي 2021

الإشكالية:

كيف يمكن تفسير طبيعة هيكل النظام الدولي الحالي في ظل الصعود الصيني الروسي ؟

الأسئلة الفرعية:

-1 ما هي أبرز المفاهيم النظرية لعالم بعد الحرب الباردة المساعدة على دراسة الصعود الصيني الروسي؟

-2 هل حقا يمكن اعتبار الصين وروسيا قوى تعديلية جديدة ؟

-3 كيف سيكون النظام الدولي مستقبلا في ظل الصعود الصيني الروسي ؟

فرضيات الدراسة:

-1 ان طبيعة النظام السياسي الدولي هو انعكاس لمكونات القوة والقدرة التي يمتلكها الفاعلين الأساسيين فيه.

-2كلما زادت عناصر القوة الصينية الروسية كلما زاد تأثيرها فى النظام العالمي.

-3 ان الصعود الصيني الروسي يزيد من حدة الصراع والمنافسة .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تفسير للتحولات الجارية في هيكل النظام الدولي باستخدام مجموعة من الافتراضات لمختلف النظريات، من خلال دراسة حالة الصعود الصيني الروسي، وما إذا كان ذلك الصعود يمثل بالفعل تحولا في موازين القوى لمصلحتها على حساب الولايات المتحدة وتأثير هذا الصعود في علاقتهما بالقوة العظمى الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وعلى هيكل النظام الدولي، ومن ثم على السياسات الدولية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع والجوانب التي يشمل عليها، فإن الموضوعية العلمية تقتضي منا الأخذ بالتكامل المنهجي،فقد تم توظيف ثلاثة مناهج، هي :المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي، إضافة لتقنية تحليل المضمون.

-المنهج التاريخي : من خلال رصد أهم المحطات التا ريخية في مسار تطور العلاقات بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند، كما أنه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات دون وضعها في سياق تاريخي فتحليل وتفسير وإستشراف هذه العلاقات يحتاج إلى ديناميكية المنهج التاريخي في إعادة إنتاج الظاهرة التاريخية بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة.

-**المنهج الوصفي** :فهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب كما هو الحال في البحوث الطبيعية، فقد غلب على هذه الدراسة منهج الوصف من خلال تقديم مجموعة من المفاهيم المختلفة للمفكرين، ومحاولت تحديد طبيعة النظام هل هو احادي ام ثنائي ام متعدد الاقطاب وتبيان لطبيعة العلاقات بين الصين وروسيا والولايات الأمريكية المتحدة واليابان والهند وأيضا وصف أهم الأزمات التي شكلت عائقا أمام تحقيق الصين لنمو اقتصادي سريع.

-**منهج التحليل النظمي** : ليحلل مدخلات القوة الصينية والقوة الروسية والى ماذا سوف تفضي هذه المدخلات من مخرجات على النظام السياسي الدولي، وايضا تم تحليل الموضوع حسب اسلوب التفكير الاستنباطي الذي يبدأ من الكل وهذا الأسلوب ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة.

الفصل الأول :

الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول :الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة

تطلق صفة النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول ببعضها البعض والقائمة على الاعتمادية المتبادلة ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، ويمكن لهذه العلاقات أن تأخذ شكل التعاون أو التنافس أو الاثنين معا، ومفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونيه محددة أو زمن محدد فهو موجود في الصراع والسلم ومن هنا سنتطرق لجملة من التعريفات التي تفسر النظام الدولي والتي تفرق بينه وبني جملة من المصطلحات الأخرى وأهمها هيكل النظام الدولي بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة له وأخيرا سنتطرق لدراسة القوة الاقتصادية كعامل مؤثر في هيكل النظام الدولي

المبحث الأول :ماهية هيكل النظام الدولي:

المطلب الأول : مفهوم النظام الدولي

-تعريف النظام:

لغة :"هو التآلف وضم شيء آخر، يقال:نظم الأشياء أي نظمها:ألفها وضم بعضها إلى بعض[1] " .

اصطلاحا :تفيد مجموعة من القواعد التي تحكم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، أو الثقافية بشرط توفر عدد من الأركان :

– أشخاص معترف لهم بالشخصية القانونية، في محيط المجتمع الدولي

–نصوص وقواعد وأحكام قانونية في شكل معاهدات أو اعتراف دول، أو أحكام محاكم دولية وقرارات لمنظمات دولية تنفيذية

[1]ياسر أبو شبانة، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي و التصور الإسلامي** (مصر –القاهرة :دار السالم للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998)، ص.7.

-أجهزة مؤسساتية تتمتع بصفة الديمومة تسهم في التوفيق بين تفاعلات أشخاص المجتمع الدولي من جهة وبين الأحكام والنصوص الموضوعة لحكم التفاعلات الدولية[1]

ويعرف أيضا على أنه ":مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات، وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي[2]

-تعريف النظام الدولي :

يعرفه كل من" **موريس**" "**MORIS**"و"**هولستي** ""**HOLSTI**"، فحسب" **موريس** """النظام الدولي هو " :أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد "[3]، حسب" **هولستي** "بأنه " :تجمع يضم هويات سياسيه مستقلة، قبائل مدن، دول، أمما أو إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة." [4]

-ويعرفه" **غابريال الموند** "النظام الدولي على أنه ":نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين التكامل والتكيف داخليا وخارجيا عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع محك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى، وأن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي"[5]

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** (عمان- الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005 ،)ص. 188.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي –نظريات وإشكاليات** (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 ،)ص.9.

[3] عبد القادر فهمي، **النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (عمان :دار وائل للطباعة والنشر، 1997 ،)ص.15.

[4] ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.79.

[5] شباح فتاح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ف رع تنظيمات سياسية و إدارية جامعة الحاج لخظر، كلية الحقوق: قسم العلوم لسياسية، 2008/2007،)ص.6.

أما" مارسيل ميرل "فيعرفه بأنه ":عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيميه ملائمة"

أيضا يعرف" **كينيث** وولتز "**Waltz KNITH**""النظام الدولي بأنه'' :مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معا"[1]

التعريف الإجرائي للنظام الدولي " :هو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة والتي تتفاعل فيما بينها في كافة المجالات وبصفة منتظمة في نطاق بيئي معين."

[1] رباحي أمينة، **تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العالقات الدولية** (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام: تخصص عالقات دولية 2011).ص 28

المطلب الثاني : مفهوم النسق الدولي.

-النسق الدولي:

يمكن الاستناد إلى عدد من التعريفات، والتي كانت بمجملها تركيزا على علاقات الدول فيما بينها وما تشكل من تفاعلات وتأثيرات بينها، وفي بيئتها الدولية، ونذكر فيما يلي أهمها:

" –جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق."

" –جمع من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها بصفة منتظمة ومتكررة"

" –مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها من جهة أخرى ." [1]

ويعرف النسق أيضا على أنه":مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فالنسق يتميز بالترابط" Interconnectedness "بين وحداته، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الاخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات، كذلك فالتفاعل الذي يتم داخل النسق .

ليس تفاعلا عشوائيا ولكنه تفاعل نمطي " Patterned Interaction "يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به ."[2]

---

[1] خالد جميل عبد الوهاب القطري،**خالد جميل عبد الوهاب القطري، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985 –2010)** قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة، 2014 ،)ص ص.27-28.

[2] خالد جميل عبد الوهاب القطري، **المكان نفسه.**

وينطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد هي:

–الوحدات :ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، فبحكم التعريف ينطوي النسق على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما ينطوي على أساق فرعية Subsystem متفاعلة مع بعضها البعض ومع النسق الكلي، فهناك نسق عالمي" Global System " يتضمن العديد من الانساق الفرعية، يتميز كل منها بأن التفاعل بين وحداته أكثر كثافة من التفاعلات بين تلك الوحدات ووحدات أنساق الفرعية الاخرى.

–البنيان : " Structure " ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض ويتحدد هذا الترتيب طبقا لكيفية توزيع المقدارات بين الوحدات المكونة للنسق، وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

–**المؤسسات** :" Institutions " يقصد بها مجموعة من القواعد من الإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين اتجاه القضايا العالمية المختلفة ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النسق الدولي، ويفضل" كيوهان "و"ناي "إطلاق اسم النظم الدولية" Internation Regimes " على تلك المؤسسات.

–**العمليات السياسية** : يقصد بها مجموعة من التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات، ومن ذلك الحرب الباردة والانفراج الدولي وغيرها . [1]

-التنظيم الدولي:

" –التنظيم الدولي هو اتفاق بين مجموعة من الدول، بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشاءه، ومنحه الصلاحيات (المطلقة أو المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي ." [2]

---

[1] محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2 ،1998،)ص.257.

[2] حسن رزن سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط** (دراسة مقدمة لاستكمال درجة متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط، جامعة الأزهر –غزة –الدراسات العليا، كلية الأدب والعلوم الإنسانية: قسم التاريخ والعلوم السياسية، 5080 ،)ص.38.

" -التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية، تشمل احتمالات تطوره الى ما هو أفضل، كما تشمل وضعه الراهن، بكل ما ينطوي عليه من ثغرات أو أوجه نقص."

" -ذلك الوعاء الافتراضي المتضمن كافة أوجه التفاعل بين أشخاص الحياة الدولية، والأطراف المؤثرة فيها، بما ينطوي عليه من آليات، وما ينهض عليه من ركائز، وما يطمح إليه من مثل يسعى إلى تحقيقها أو ما ينبغي عليه أن يتمثله منها، وصولا إلى معايير عادلة للعلاقات الدولية تنسجم وما تفترضه حتمية استمرارها"[1]

المبحث الثاني : أهم النظريات المفسرة لهيكل النظام الدولي :

المطلب الأول : النظريات الجزئية :

1 **-نظرية النظم** : تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية، على يد عدد من أساتذة الع لاقات الدولية وذلك في منتصف الستينيات، مثل "مورتن كابلن تشارلز "،KAPLHN.M "MODELSKY" "Jeorge" مودلسكي جورج"، "ماكليالند"Moudeleski TCHARELEZ""و"ديفيد سنغر David SINGER

[1] براهيم أحمد، **الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد** (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة السانيا، وهران، كلية العلوم الاجتماعية :قسم الفلسفة، 2010/2009 ،)ص 48-49.

يقول" ديفيد سنغر " :"إن النظام الدولي هو الذي يشّكل مفتاحا تفسيريا لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض"، فالتحليل من خلال نظرية النظم ينطلق من مسلّمة أساسية هي أن جميع حقول المعرفة يمكن فحصها من خلال منظور نسقي، فمثلا عندما يراد تفسير سلوك وحدة دولية أو سياسية ما كمنظمة دولية أو حزب سياسي أو هيئة، فإن التفسير دائما يكون من خلال مستوى أعلى من التحليل، حيث توضع هذه الوحدة في إطار نظام ويفترض أن سلوكها مشروط بطبيعة هذا النظام[1].

يؤكد بدوره" جون بورتون" John BORTON على ضرورة تحليل العلاقات الدولية في إطار" المجتمع العالمي " World Society والذي يعرفه على أنه" : وجود شبكة جد معقدة من العلاقات المتقاطعة، يقول أن بعض هذه العلاقات كانت دائما موجودة، لكن عددها وانتشارها يتزايد يوما بعد يوم نتيجة التغيرات التكنولوجية والتي أصبحت متسارعة الانتشار والسرعة في عاملنا اليوم."

كذلك يؤكد" جورج مودلسكي " "Moudeleski DJOUREJ"على دراسة النظم لأنه يعتقد أن دراسة ماضي وحاضر النظم الدولية إضافة إلى الافتراضات النظرية المستقبلية تمثل أهمية عظمى، ومن هذا فإن من الواجب أن تكون دراسة النظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وداخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية.

[1] حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية** (مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية فرع العالقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية العالقات الدولية، 2010/2009 ،)ص.18.

يعتبر" ماكليالند" "MAKELILEND"منهج تحليل النظم أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظام ونظمه الفرعية وأن هذه النظرية تعمل لتفحص الصلات أو السلوك المتكرر الذي ينشأ في سلوك معين، فيكون له رد فعل في نظام آخر، فإذا تمكنا من عزل وتفحص النتائج المترتبة على بعضها يكون من الممكن تحقيق معرفة نظرية لطبيعة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين النظم الفرعية والدولية[1].

حيث يرى الأستاذ" أناتول رابوبورت " RAPOPORTE ANATOL"أن نظرية النظم تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغير في عدد آخر من المتغيرات وبذلك ترى نظرية النظم من خلال الطرح الذي يتبناه" والتز "إذ يعترف بأن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف فيقول إن للنظام الدولي وجودا حقيقيا ويمارس تأثيرا إيجابيا على الدول الأعضاء فيه، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي"، أي من خلال بنية النظام الدولي وهيكله وكذا التفاعلات المختلفة فيه.[2]

2-نظرية تحول القوة:

يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة، ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي ،تنظر نظرية تحول القوة إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية، واقتصادية جديدة. [3]

---

[1] جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، وليد عبد الحي** (الكويت :شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1958،)ص.114.

[2] حبيبة زلاقي، **مرجع سابق**، ص.20

[3] علاء عبد الحفيظ محمّد، **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية** (مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة: قسم العلوم السياسية والإدارة العامة،) ص.10-11.

إن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها" أورغانسكي " ORGUENSKI ""لا تزال صالحة للاختبار، كما إن لديها قدرة تنبئيه عالية، وقد قسم من خلال نظريته الدول، حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية هي:

-**الدول القوية والراضية** :ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها

-**الدول القوية وغير الراضية** :هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، وتتصور أنها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها

-**الدول الضعيفة وغير الراضية** :تفتقد القدرة على التغيير

-**الدول الضعيفة والراضية** :ضعيفة وراضية بالوضع الدولي[1]

المطلب الثاني :النظريات الكلية

-النظرية الواقعية:

تقوم نظرية " هانس مورغانتو" Morguento HANS""على الواقعية التي هيمنت ومازالت حاضرة بقوة في دراسة العلاقات الدولية، حيث تتضمن العلاقات الدولية التفاعلات التي تتم في إطارها تسوية المصالح الوطنية المتناقضة.

وترتبط المصلحة بالقوة، لذا تسعى الدول لتحقيق مصالحها والحفاظ عليها باستنادها على أسباب القوة وعواملها التي تمكنها من الحفاظ على بقائها ككيان سياسي.

[1] علاء عبد الحفيظ مُحَمَّد، **مرجع سابق**، ص.11.

ويمكن تلخيص أفكار" مورغانتو "فيما يلي:

- ترتبط الواقعية بعنصرين هما : المصلحة والقوة.
- تنبع فكرة الواقعية من الطبيعة البشرية، وبها تفهم اتجاهات حركات الدول وسياساتها
- –ترى النظرية الواقعية أن للبيئة المحيطة دورا في تشكيل المصلحة، ثم المحافظة عليها
- لا تخضع الواقعية المفاهيم الأخلاقية إذا حالت دون تحقيق المصالح[1]

وتستند نظرية" مورغانتو "على نشوء الصراعات الإنسانية من طبيعة الإنسان المتسمة بالأنانية والبحث عن القوة وعلى العلاقات الدولية بما تمثله من تفاعلات تنشأ نتيجة للأفعال وهي في جوهرها صراع قائم من أجل القوة

ومن هذا المنطلق، يرى" مورغانتو "أن السبيل المتاح أمام أي دولة في سعيها لتحقيق ما وضعته من أهداف لسياستها الخارجية لا يتحقق إلا من خلال امتلاك القوة اللازمة للتأثير على الأطراف الدولية الأخرى، ويحصر مورغانتو أنواع المصالح في:

_المصالح الدفاعية من أجل البقاء

_المصالح الاقتصادية

_ المصالح النظام العالمي

_ المصالح الايدولوجية، ، وتقسم استنادا على معايير درجات أهميتها.

ويمكن قياس تأثير هذه النظرية من خلال سعي الصين الحثيث لامتلاك القوة للحفاظ على مصالحها وعلى بقاء كيانها في النظام الدولي[2]

[1] هشام عبد العزيز عمار، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991–2006)**قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود: كلية الأنظمة والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2008 ،)ص.6.

[2] هشام عبد العزيز عمار، **المرجع نفسه**، ص.7.

-**سياسة توازن القوى** : اعتبر مفهوم توازن القوى ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي، ويرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده " مورغانتو"، بعنصرين أساسيين:

أ -مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساو حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية.

ب -إدراكي خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، ووفق تصور" مورغانتو"، تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى، لكن " والتز "يقبل بتحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الخارجية معا.[1]

وعلى خلاف" مورغانتو "الذي يعتبر نظام التعددية القطبية (Multipolarity) الأكثر استقرارا يرى" والتز "ومعظم الواقعيون الجدد أن نظام الثنائية القطبية (Bipolarity) هو النظام الأكثر استقرارا، ونظام التعددية غير المتوازنة الأكثر عرضة للنزاعات و الحروب، أما" جون مير شايمر "يضع نظام التعددية القطبية المتوازنة Balanced) (Multipolarity في موقع يتوسط الحالتين السابقتين.[2]

الليبرالية الجديدة : إن الليبرالية كتقليد في السياسة الدولية، تعتبر أن السياسة(Politics) والسياسة الحكومية (policy)كلاهما نتاج مصالح متنافسة، وهذا عكس الواقعية التي تتبنى نظرة مركزية الدولة الخاضعة للبنية العالمية.

إن البرادايم التعددي) الليبرالي (ينطلق من تصوره للسياسة العالمية بناء على أربع افتراضات أساسية:

[1] عبد الجليل زيد المرهون، **الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي، نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض** (العدد 13962 ، 15ديسمبر 2006)

[2] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العالقات الدولية**، تر: هاني تابري (لبنان –بيروت: دار الكتاب العربي 2007).ص، 109

الفاعلين غير الدولNon State Actors وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا، قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات غير الحكومية" عبر –الوطنية " كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية لذا، يعود تزايد الشبكات" عبر –الوطنية "الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى "المجتمع المدني العالمي[1] "بالنسبة للتعدديين) الليبراليين)الدولة ليست فاعلا وحدويا (Unitary Actor) بل الأشخاص و الجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معاجلتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة[2].

فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل وحدوي، لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة من جهة، وتجاهلا للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهل للأفكار والقيم للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية "والرأي العام من جهة أخرى، فالليبراليون يؤكدون أن الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل" دول العالم"، تدفعهم للمقايضة السياسية والعمل الجماعي، والبديهية المركزية هي أنه لا يمكن فهم ممارسات القوة أو الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها.

يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، فالنظرة المجزئة للدولة، تترك الانطباع بأن صدام المصالح، والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لان سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار ، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.

---

[1]Paul R.Viotti and Mark V. Kawppi, **International relations theory**. **Realism**, **pluralism globalism and beyoud**, 3 rd,(London : Allyn abcom, 1999), p.199.

[2]Andrew Moravscik, **Lberal International Relations Theory**, **A Scientific Assessement**, **In Colin Elman& Miriam Fenduis Elman**, **Progress In International Relations Theory**,(cambriidge :Appraising The field, 2003)، P. 161.

بالنسبة لليبرالية، فإن الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن مهمة، فإن المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والإيكولوجية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات أهمية، فهناك من الليبراليين الذين يركزون دراساتهم على المسائل النقدية، التجارية والطاقية، بينما يسعى آخرون إلا تناول المسعى الدولي لمعالجة مشكلة السكان والمجاعة في بعض أجزاء العامل النامي، ويحاول البعض الآخر التركيز على دراسة سياسة التلوث الدولي وتدهور البيئة .[1]

علاقة ذلك بالجوانب السياسية والاجتماعية، من جانب آخر يرفض الليبراليون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، فهم يعتقدون أن المشاكل" السوسيو اقتصادية "الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع هبا المسائل العسكرية.

فالتعددية الليبرالية تركز في دراستها للسياسة العالمية على محورين أساسيين:

تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة والمسارات التنظيمية والسياسية البيروقراطية، أما المحور الثاني المتعلق" بالعبر –وطنية transnationalism " ،فهو يتناول مواضيع و مسائل العصرنة، التكامل، الاعتماد المتبادل المنظومات الدولية وتعددية الأطراف.

ومن هذه الزاوية فالطرح الليبرالي ركز على مجموعة من المفاهيم والآليات مثل توفر التوافق الجماعي بين أعضاء مجلس الأمن، التعاون عبر–وطني من خلال مفهوم التشعب والانتشار لـ" دافيد ميتراني Metrani" "DAVAIDالتعاون في قطاع ما سوف يؤدي بالحكومات لتوسيع مجال التعاون عبر القطاعات الأخرى، وعملية الاندماج لـ" أرنست هاس "الذي يفترض أن ستقلل النزاع، ثم الاعتماد المتبادل لـ " جوزيف ناي "و "روبرت كيوهن "من خلال تعدد الفواعل مجموعات المصالح والشركات عبر –الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، فالليبرالية الجديدة المؤسساتية المعروفة كذلك تحت اسم" التعددية "pluralists" "تجاوزت مفهوم الدولة –المركز– state centerإلى عبر –وطنية من أجل تحقيق الاعتماد المتبادل وتراجع في استقلالية الدولة، ومما سبق فإن الليبرالية ستدعم بقوة فكرة العولمة بل وتكون انعكاسا له ونتيجة طبيعة وتطوير لأفكارها[2].

1Andrew Moravscki, Op, Cit, p 161.

[2] غضبان مبروك، **المدخل للعالقات الدولية**(باتنة: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005)ص.337-338

كما يؤكد التعدديين أن القوة العسكرية مهمة ولكن ليس هي كل شيء كما يقول الواقعيون والنظام لا يبرر من خلال توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية، والليبراليون لا يعتقدون أساسا وجوهريا بأن السيادة مهمة في الممارسة كما يعتقد الواقعيون بأهميتها، فالدول قد تكون سيدة ولكن في الممارسة يجب أن تتفاوض مع كل الأنواع الأخرى من الفواعل بالنتيجة، فإن حريتها في التصرف كما ترغب تكون منقوصة، والاعتماد المتبادل بين الدول في نظر الليبراليين ميزة مهمة في السياسة العالمية، وبناءا على المنطلقات والفرضيات السابقة، فإن الليبرالية تنظر إلى العولمة كنتيجة نهائية للتحول الذي حدث في السياسة العالمية، بالنسبة إليهم فإن العولمة تهدم حسابات الواقعية مادامت تبين بأن الدول ليست الفواعل الوحيدة.

في السياسة الدولية كما كانت قبل سنوات أو عقود من الزمن، في مكانة الدولة هناك هرم من الفواعل المخلفة الأهمية، والعامل بالنسبة لهم يبدو كشبكة من العلاقات والتفاعلات والعمليات والفواعل فالعولمة بالنسبة لليبراليين نظام متشابك لعوامل متصلة ومرتبطة فيما بينها، كما يقول" ميشيل كلوغ[1]"

فالاعتماد المتبادل أو ما يسمى" نظرية الاعتماد المتبادل المركب "حسب تعبير " كيوهن "يعود أساسا إلى تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية التحول الاقتصادي، تطور عامل الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالإيكولوجيا وتوسيع من حيث الأهمية، فالتعددية ترتكز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات" بين –الدولية"،" عبر – الحكومية "و"عبر –الوطنية"، لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس الديمقراطية الليبرالية وفي إطار متعدد الأطراف[2].

[1] مبروك غضبان، **مرجع سابق**، ص ص.345 -346.

[2] خالد معمر جندلي، **التنظير في الدراسات االمنية لفترة ما بعد الحرب البار دة دراسة في الخطاب االمني االمريكي بعد 11سبتمبر** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: عالقات دولية والدراسات الا إستراتيجية، جامعة باتنة: كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، 2008/2007 ،)ص ص.46-47.

الفصل الثاني :

مقومات الصين و روسيا كقوى تعديلية

الفصل الثاني : مقومات الصين و روسيا كقوى تعديلية

المبحث الأول :جيوبوليتيكية الصين وروسيا

ترتبط الجغرافيا الصينية بكونها قوة كبرى ارتباطا كبيرا، إذ تعد مركز استقطاب رئيسي فالمساحة الواسعة والموقع الجغرافي حيث تتصل الصين بالبر الآسيوي وبالمحيط الهادئ، وما تتوفر تلك المناطق الواسعة من ثروات اقتصادية، ومعدنية ونباتية ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة

المطلب الأول :جغرافيا الصين

- المساحة : جمهورية الصين الشعبية أكبر دول آسيا مساحة، حيث تشغل % 20 من مساحة القارة ، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميا في المساحة بعد روسيا وكندا، وتتألف الصين من الناحية الدارية من أربع بلديات مركزية وثالثة وعشرين مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ومنطقتين إداريتين خاصتين وعاصمة الصين هي بيجينغ (بكين)[1]

- الموقع : تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا ،وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي. [2] تمتد الصين من شمالها إلى جنوبها على مسافة 5500 كم، ومن شرقها إلى غربها على مسافة 5200 كم، تحدها منغوليا شمالا، وروسيا من الشمال الشرقي ومن الشمال الغربي أفغانستان، باكستان، طاجكستان، قريغيستان وباكستان من الغرب، والهند، فيتنام نيبال، بوتان، ميانمار ولاوس جنوبا، ومن الشرق كوريا الشمالية، وهي بذلك تشترك بحدودها السياسية ضمن قارة آسيا مع 14 دولة.[3]

---

[1] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغير 1991–2006**(مذكرة مقدمة لنيل مدرجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص عالقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر–باتنة –كلية الحقوق :قسم العلوم السياسية،2008/2007 ،)ص.46 .

[2] شينوى قوانغ ، **جغرافيا الصين**، تر: مُحَّد ابو جراد (بكين–الصين: دار النشر باللغات الأجنبية،1987)ص.1.

[3] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012 /2013 ،)ص.114.

تمتد الصين أكثر من 49 درجة من خط العرض، وفي الشرق تمتد من منطقتي نهر ميلومغ ونهر ووسولي وأقصاها في الغرب هي هضبة البامير وتمتد أكثر من 60 درجة من خط الطول والمسافة من كل من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب أكثر من 50000 كلم [1]

المسطحات المائية :تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر سواحل الصين من بين أطول الدول من حيث الساحل في العالم، يبلغ طول ساحلها 18000 كلم . القسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي .وهي جميعا جزء من المحيط الهادي ومن بين هذه البحار يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الأعمق حوضا والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده المحيط الهادي والموانئ الهامة من الشمال إلى الجنوب هي :داليان، تشينهوانغداو، تياجنني، يانتاي تشينغدوا، ليانيونفانغن شنغهاي، نتسو، شيامن قوانغتسو، تشاجنيانغ، هايكو، بيهاي، وميناني وغاوشيونغ وجيلونغ في تايوان[2].

- المناخ : يوجد في الصين عدة أقاليم مناخية، إذ ترتفع الحرارة صيفا في شرقي الصين، بينما يكون الشتاء شديد البرودة في الشمال الشرقي، وتوجد في الصين مناطق استوائية وشبه استوائية، تشهد أمطارا غزيرة في الجنوب يعود السبب في ذلك إلى مساحة الصين الشاسعة، حيث تمتد حوالي 3100 ميل من الشرق إلى الغرب (أكثر من 5000 كم) ، و 3400ميل من الشمال إلى الجنوب، وتمتد سواحلها على طول 8700 ميل وتبلغ حدودها البرية 12400 ميل[3]

- الأهمية الجيواستراتيجية: يعد العامل الجغرافي من اكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية , اذ يلعب دورا أساسيا باعتباره احد مقومات الإستراتيجية القومية للدولة في تحديد طبيعة سلوكها ونشاطها الخارجي, ومركزها بين وحدات النظام الدولي.

---

[1] عبد الأمير عباس عبد، علي ياسين عبد اهلل **الإسرائيلية اتجاه، الاتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الصين: تحليل جغرافي سياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية** (المجلد4 ،العدد1 ،2015 ،)ص ص.1-38

[2] شينوى قوانغ، **مرجع سابق**، ص.2.

[3] عبد القادر دندان، **مرجع سابق**، ص.46.

تسمح هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق استراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية والإشراف على طرق مهمة للمواصلات و التجارة في العالم، سواء البرية منها بإشرافها على" طريق الحرير Roa k،(الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط و أوربا مرورا بآسيا الوسطى وجنوب آسيا.

التوزيع الديمغرافي للسكان في الصين:

تشكل الصين الدولة الأكثر سكانا في العالم، إذ يبلغ عدد سكانها نحو مليار نسمة لعام 2016 وتعد نسبة الكثافة في الصين من الكثافات العالية في العالم، ولكن توزيع السكان غير متوازن حيث أن الكثافة عالية في المناطق الساحلية الشرقية، إذ تتجاوز400 نسمة/ كم^2 ، وفي مناطق وسط الصين تبلغ أكثر من200 نسمة /كم^2 ، أما في الهضاب و المناطق الغربية فأقل من10 نسمة/ كم^2 [1] و تحتوي الصين على 59 قومية أو عرقية منها، الهان، والايغور، والداي .وتمثل قومية الهان حوايل% 49 من الشعب الصيني وبلغ عدد المنتسبين لقومية الهان 89.9 مليار نسمة ، وفي الواقع تأسس الخطاب الأساس للقومية الصينية على تاريخ الهان، ومعظم العناصر الثقافية ترتبط مباشرة بهوية الهان وذلك يشمل اللغة والتقاليد، والقواعد الأخلاقية، والكونفو شيوسية، والذاكرة المشتركة ويدعون لوحدة وازدهار الشعب الصيني، مع أن تعريف الصيني يظل عرضة للتغيير ، وبالنسبة للأقليات المسلمة فإنها لا تتجاوز نسبة% 9.9 فقط من مجموع سكان الصين، وتشمل عشرة أقليات مسلمة وهي :الهوي، والأويغور، والقازق، والطاجيك، ودونغشيانغ، والقريغيز، وسالار والأوزبك، وبونان والتتار، باستثناء الهوي والأويغور الذين يبلغ تعداد سكان كل منهما أكثر من عشرة ماليين نسمة، فإن الأقليات الثمانية الأخرى لا تشكل سوى% 9.5 أو أقل من مجموع السكان، غير أن هؤلاء المسلمين يرتكزون في المنطقة الشمالية الغربية العظمى% 85 من عموم المنطقة بما في ذلك ثالث محافظات (شنسي، وغانس، وتشينهاي)منطقتان ذاتيتا الحكم، ويتوزع شعب الهوي على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الغربية، وبعض منهم يقيمون أيضا في المقاطعات الداخلية للصين، بينما يعيش معظم شعب الأويغور في شينجيانغ وخاصة المنطقة الجنوبية.[2]

[1] عبد الأمير عباس عبد، علي ياسين عبد اهلل، **مرجع سابق**، ص.16 .

[2] بحري سفيان، برزيق بوعالم، **تحول موازين القوى في اسيا–الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولية والدوافع الجيوسياسية** (رسالة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، 2016/2015 (ص.4-2.)

ترى الصين في هذه الأقليات مشكلة تهدد استقرارها في المنطقة خاصة بعد الانقلابات في الدول العربية وانضمام بعض من مواطنيها إلى الجماعات الإرهابية في سوريا، وتخوفها من عودتهم والمطالبة بالانفصال وتكوين دولة إسلامية مستقلة.

تتمتع منطقة جنوب شرق أسيا بموقع جيواسرتاتيجي مهم، وهذا ما أكدته النظريات الجيوبوليتكية التي جاءت لتوضيح أهمية تلك المنطقة بالنسبة لسياسات الدول العظمى أو الكبرى وإستراتيجيتها ففي العالم الذي تتداخل فيه القوى المتنافسة العالمية والدولية، يمكن القول أن عودة منطقة جغرافية بهذا الاتساع إلى مسرح الصراع الدولي تشكل ظاهرة ذات واقع استثنائي، فهي ليست واقعة فقط في قلب الكتلة القارية الأوربية – الأسيوية من الناحية الجغرافية فحسب بل تقع في منطقة حددتها النظريات الجيواستراتيجية باهنا مفتاح السيطرة الجيوبوليتكية على العامل لذلك اختلفت النظريات التي قامت في تحديد وإبراز أهمية هذه المنطقة من الناحية الجيوبوليتكية.[1]

فالصين تمتلك عدة سمات أساسية، تميزها عن بقية الفاعلين الجيواستراتيجيين، لأنها تقع على الطرف الأقصى لمنطقة الحافة في أكثر نقاطها ديناميكية(الشرق الأقصى)، وعلى المحيط المحوري للسياسات العالمية (الباسيفيكي)، وتلتصق من طرف آخر بمنطقة القلب في أهم نقاطه(كازاخستان – منغوليا الداخلية)، وبالتالي فهي في موقع فريد للغاية في الجيوسياسية العالمية، يتعزز هذا الموقع من حقيقة أن الصين قوة كبرى ذات طبيعة مزدوجة برية وبحرية وهو ما يمكنها من تعزيز اتصالاتها مع القلب، وعبر الحافة، جنبا إلى جنب، وبخلاف الولايات المتحدة، القوة البحرية الخارجية بالنسبة لأوراسيا، والتي تحتاج إلى مواقع أرضية ووسائط بحرية لنقل القوة ونشرها فإن الصين جزء طبيعي من أوراسيا، وعلى عكس روسيا القوة البرية ، تاريخيا التي لا تملك قوة بحرية يعتد بها وطاقتها البشرية في تراجع، فإن الآفاق واعدة أمام نمو القوة العسكرية الصينية، بشقيها البحري والبري، في العقدين المقبلين فضلا عن أن الصين تطل على المياه الدافئة، على عكس روسيا التي تكافح لضمان الوصول المستمر ، والآمن إلى تلك المياه،ولكن يبقى للصين منافس ألا وهو الهند التي تملك رتبة ثالث اقتصاد إقليمي بعد اليابان و الصين

[1] أعياد عبد الرضا، مسلم مهدي، علي الخويلدي، " **النظريات الجيوبوليتكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة أسيا الوسطى**"، **مجلة البحوث الجغرافية**، (العدد21) ،)(د، س، ن)، ص.286.

و كذلك من حيث عدد السكان أو الاتصال بالقلب(على الرغم من أنه غير مباشر وعبر أفغانستان) والتماس مع أجزاء واسعة من ألحافة(عبر البر مباشرة أو من خلال مياه المحيط الهندي وبحر العرب)، إلا أن الصين تتفوق على الهند بإطلالتها على الباسيفيكي، ولكونها جزءا من ديناميكية القوى في شرق آسيا، فضلا عن أن ازدواجية القوة، بالنسبة للدولة الأولى، أوضح منها بالنسبة للثانية.[1]

تكمن الطبيعة المزدوجة للقوة الصينية(بكين)من تحدي خصومها، سواء في البر أو البحر مع ذلك، وريثما تطور بكين ذراعها البحرية، وتعزز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي البحر المقابل للمتوسط في شرق آسيا، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا محتملا لموقع كل من الولايات المتحدة واليابان الباسيفيكي والعالمي، و هذا له تداعيات على موازين القوى الإقليمية في شرق آسيا، تركّز الحكومة الصينية إستراتيجيتها على التوغل في قلب العالم(آسيا إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا، هذا ما دفع السلطات الصينية إلى إحياء" طريق الحرير التاريخي "الوسطى)،عبر مشروع" الحزام والطريق."[2]

تتألف الإستراتيجية الصينية من عنصرين متكاملين، بحري ينصب في الدرجة الأولى على تحقيق الهيمنة على بحر الصين الجنوبي، وبري من شعبتين .هدف الأولى تعزيز النفوذ الصيني في قلب العالم والثانية تأسيس وربط علاقات قوية مع بقية الدول الواقعة في منطقة الحافة، ولهذه الإستراتيجية تعبر عنها بشكل جلي منها :التطور المتسارع لعلاقات بكين بكل من دول آسيا الوسطى وباكستان زيارات الرئيس الصيني "تشي جي بينغ "إيران والسعودية ومصر في منطقة الشرق الأوسط، واهتمامه الكبرى بشرق أوروبا واليونان، وهذا بزيادة الانخراط الدبلوماسي الصيني في المسأل الساخنة على الساحة الدولية مثل محاربة الإرهاب في كل مكان كالحرب في سوريا والعراق وليبيا ولكن تبقى سياسة الصين هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وترك مجلس الأمن يقوم بواجبه دون تدخل من احد، وأيضا بخصوص المشروع النووي الإيراني الذي تربطها به علاقات ومصالح يجب المحافظة عليها

---

[1] أنيس الوهيبي، **الصين والجيوبوليتيك العالمي الجديد**،أنظر الرابط التالي :

(: 2021/06/ 10)، **http:/www alarabya co uk/opinion/2016**

[2] أنيس الوهيبي، **رابط سابق**:

يتلخص المشهد الجيوبوليتيكي العالمي في تنافس أربع دول كبرى، اثنتان منها مزدوجتا القوة(الصين والهند)، الثالثة بحرية(الواليات المتحدة)والأخرى برية(روسيا)، على النفوذ والسيطرة، ليس فقط في منطقة الحافة بل أيضا في" القلب العالمي"، وأخيرا أفريقيا.

المطلب الثاني :جغرافيا روسيا:

تقع معظم روسيا في خطوط العرض الشمالية والغربية والشرقية من نصف الكرة الشمالي، وهي أقرب بكثير إلى القطب الشمالي منها إلى خط الاستواء .لا تشكل مقارنات البلدان الفردية قيمة كبيرة في قياس حجم روسيا وتنوعها الهائل .تشمل مساحة البلاد البالغة 17.09 مليون كيلومتر مربع، ثُمن مساحة الأرض المأهولة . يعد الجزء الأوروبي الذي يحتل جزءًا كبيرًا من أوروبا القارية، موطنًا لمعظم الأنشطة الصناعية الروسية، حيث تتشكل الإمبراطورية الروسية، بين نهر دنيبر وجبال الأورال تقريبًا .تضم روسيا الجزء الشمالي من آسيا بأكمله.من الغرب إلى الشرق، تمتد البلاد من كالينينغراد) المنطقة الحبيسة التي انفصلت نتيجة إعادة تأسيس دولة ليتوانيا عام 1990من الاتحاد السوفياتي آنذاك (إلى جزيرة راتمانوف) إحدى جزر ديوميد (في مضيق بيرنغ .تمتد هذه المسافة نحو 6800 كم 4200) ميل (إلى نومي، ألاسكا.

تتراوح البلاد من الشمال إلى الجنوب من الطرف الشمالي للجزر القطبية الروسية في فرانز جوزيف لاند إلى الطرف الجنوبي لجمهورية داغستان على بحر قزوين، الذي يمتد على نحو 4500 كيلومتر 2800) ميل (من التضاريس شديدة التنوع التي غالبًا ما تكون قاسية.[1]

[1] عبدا لعزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد35 بغداد، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية،2008

تعَد الحدود الروسية، البالغ طولها 57792 كيلومترًا 35910) ميل (أطول الحدود في العالم .توجد على طول الحدود البرية- البالغة 20139 كيلومتر -حدود مع أربع عشرة دولة هي :النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا) عبر أوبلاست كالينينغرادسكايا (وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان ومنغوليا والصين وكوريا الشمالية.تحد مياه البحر نحو ثلثي الحدود .يقع كل الساحل الشمالي الطويل فوق الدائرة القطبية الشمالية تقريبًا، باستثناء ميناء مورمانسك الذي يستقبل تيارات أكثر دفئًا- إلى حد ما -مما كان متوقعًا عند خط العرض هذا؛ وذلك بسبب تأثيرات تيار الخليج

التوزيع الديمغرافي لسكان روسيا:

يدور حول الخصائص الديموغرافية للسكان في الاتحاد الروسي، ويشمل ذلك النمو السكاني، والكثافة السكانية وتكوينها العرقي ومستوى التعليم والصحة والوضع الاقتصادي وجوانب أخرى عن السكان.

بلغ عدد سكان روسيا 142,946,800 وفقا لنتائج تعداد عام .2010 بلغ عدد سكان روسيا في ذروته حوالي 148,689,000 في عام 1991 قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن بعد ذلك بدأت تنخفض بمعدل0,5 ٪ سنويا نظرا لانخفاض معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات .الانخفاض بدأ في التباطؤ بشكل كبير في السنوات الأخيرة وسجلت روسيا في عام 2009 نمو سكاني للمرة الأولى منذ 15 عاما حيث وصل النمو إلى.23,300 وفقا لتعداد عام2010 ، تبلغ نسبة الروس81 ٪ من مجموع السكان، في حين أن هناك ستة عرقيات رئيسية تتجاوز أعدادها المليون نسمة وهم ;التتار 3.9) ٪ (والأوكرانيين1.4) ٪(، البشكيرية (1.1)، تشوفاش1) ٪ (والشيشان1) ٪ (والأرمن0.9) ٪ .(من ما مجموعه 160 عرقية مختلفة تعيش على الاراضي الروسية ومن ضمنهم سكان البلاد الأصليون.[1]

من المهم ملاحظة أنه في تعداد عام2010 ، كان هناك ما يقرب من 6 ملايين نسمة) حوالي4 ٪ من إجمالي عدد السكان (.لم يعرف أنتمائهم العرقي، مقابل المليون نسمة في تعداد عام2002

[1] عبدا لعزيز مهدي الراوي، المرجع السابق

.الكثافة السكانية في روسيا تبلغ 8.4 نسمة لكل كيلومتر مربع 22 لكل ميل مربع، مما يجعلها واحدة من أقل الدول كثافة سكانية في العالم ويرجع إلى حجم البلاد الكبير .هناك مفارقة ان السكان يتركزون في الجزء الأوروبي من البلاد مع أن الجزء الآسيوي أكبر حجما، يتركز السكان حول موسكو وسان بطرسبرغ، 74 ٪ من السكان يعيشون في المناطق الحضرية

المبحث الثاني : مقومات القوة الصينية والروسية

يعتبر المحللون والخبراء الإستراتيجيون تنامي القوة الصينية في مختلف المجالات واحدة من أبرز التجارب المقتدى بها المميزة لنهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، وهذا يدفعنا للتساؤل عن مقومات القوة الصينية الروسية ومظاهرها المختلفة؟ سواء المادية منها طبيعية كانت أو اقتصادية أو عسكرية وغير المادية أي العناصر الاجتماعية والثقافية و الحضارية، وجانب القوة الناعمة كأحد دعائم قدرة القوى الكبرى على التأثير، في ظل تنامي إدراك صناع القرار في روسيا والصين خاصة لأحقية بلدهم في الطموح للعب دور فاعل ومؤثر إقليميا وعالميا. [1]

المطلب الأول : المقوم العسكري والتكنولوجي.

يعد المقوم العسكري من المقومات المهمة في أداء الدولة لدورها الإقليمي والعالمي وان ما يمكن ملاحظته بفعل الثورة التكنولوجية، فيقصد به مجموعة الإمكانات والموارد العسكرية المادية، وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما، وتنقسم القدرات العسكرية الى نوعين :القدرات المتاحة والقدرات الكامنة وتشير القدرات المتاحة إلى الموارد والقدرات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لإدارة الحرب ومعنويات ودوافع المواطنين.[2]

ويمكن تجسيد عناصر القدرة العسكرية من خلال عدة عناصر فرعية تؤثر في دور الدولة وهي:

[1] أنيس الوهيبي، **الموقع نفسه:**

[2] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية** (عمان- الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015 ،)ص.28.

- 1المقوم العسكري الصيني:

-**القاعدة الصناعية العسكرية** : شهدت الصين توسع دائرة تحالفاتها وقواعدها العسكرية لزيادة قدراتها الجيوسياسية وخصوصا في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا المحيطة بالهند والقريبة من تايوان كذلك توسع التواجد الصيني العسكري في القارة الأفريقية خصوصا، فعلى سبيل المثال يوجد في السودان ما يزيد عن 4 آلاف جندي صيني، و أخيرا أقامت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي وهي تعتبر أول قاعدة بالنسبة لها خارج إقليمها، تتربع على مساحة تقدر بـ 36 هكتار وهي قريبة من القاعدة العسكرية الأمريكية، حيث تتوقع من وراء القاعدة الجديدة قيمة إستراتيجية وفقا للأولويات العسكرية للحزب الشيوعي الصيني المسمى ب"الأوراق البيضاء "التي تم إصدارها في 2015 ،وقد نصت على أن الصين تسعى لامتلاك مبادرات إستراتيجية في الصراع العسكري، على نحو يقوم بالتخطيط ألاستباقي للكفاح المسلح في كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، أما المرحلة الحالية فتشهد بعض التحديثات في مجالات معينة مثل القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية للصواريخ الباليستية وغزو الفضاء[1] ، كما أعلنت الصين عن حرصها على زيادة الإنفاق العسكري لعام 2016 ،حيث قدر الإنفاق العسكري ب.35،945 مليار يوان [2]

-**حجم ونوعية الأسلحة** :بالرغم من أنها تأخرت كثيرا في هذا المجال، إلا أن الصين دشنت في العاشر من أوت 2011أول حاملة طائراتها، وفي 2015 دشنت الحاملة الثانية، لتصبح بذلك خامس دولة آسيوية تملك مثل هذا السلاح، والدولة الحادية عشرة على مستوى العالم، كما تواصل إنتاج طائرة الشبح جي 20-الخاصة بها وصاروخها دي .في21-دي البالستي المضاد ولكنها حتى منتصف العام2016 م للأسف لا تملك طائرات التزود بالوقود في الجو وهي من القطع اللوجيستية المهمة جدا للقوى العابرة للحدود، وبحسب موقع **فلايت** جلوبال فقد بلغت القوة الصينية في العام2016 م وبشكل عام بـ 2942 طائرة، منها 1997 طائرة لدى سلاح الجو في جيش التحرير الشعبي الصيني، و 556لدى قواته البرية، و 409تمتلكها القوات البحرية.[3]

---

[1] **السياسة الدولية**، محمد عبد السالم، "القدرات العسكرية الصينية والتوازنات الإقليمية "، انظر الرابط التالي :
http://www.siyassa.org.eg/newsq/1591.aspx (23/05/2021)

[2] **سكاي نيوز العربية**،" الصين وزيادة الإنفاق العسكري"، (أبو ظبي)، انظر على الرابط التالي: (25/05/2021)
http://www.skynewsarabia.com/web/arcl

[3] علاء الدين السيد، **الرابط نفسه:**

تصل الصين الى مرحلة الدول العظمى بامتلاكها للموازنة العسكرية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت رسميا 146 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها % 7,6 في العام2016 م و هذه الموازنة لا تتضمن نفقات تحديث الأسلحة النووية أو مشتريات أسلحة من الخارج. [1]

-نجاح الصين بدرجة كبيرة في استثمار صادرات قوتها الاقتصادية والعلمية عسكريا فيما يسمى بالاستثمارات في حروب الانترنت والحروب المضادة للأقمار الصناعية، والأسلحة المضادة للطائرات و السفن، والصواريخ الباليستية والتي يمكن أن تهدد طريقة أمريكا الأساسية في عرض القوة ومساعدة الحلفاء في الباسيفيك – وخاصة القواعد الجوية المتقدمة، ومجموعات الحاملات الضاربة"، وكذلك أنواع الأسلحة المستقبلية كتطوير أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة، وأسلحة الميكروويف عالية الطاقة، وأسلحة حزم الجزيئات، وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية وطبقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فقد زاد تصدير السلاح الصيني بنسبة143% ، وطبق في الأعوام الخمسة الأخيرة، هذا الأمر أدى لزيادة نسبة مشاركة الصين في سوق تصدير السلاح العالمي من 3 % إلى.% 5

-تطويرها أنظمة صاروخية متقدمة لأستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، وهو مجال عمل يجعل الصين أكثر تقدما، من الناحية العسكرية، من دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان.[2]

وفقا لمحلل معهد" آي إتش إس "فإن الصين تحاول استثمار أموالها في جميع أنواع الأسلحة، أي تطويرها من خلال شراكات عسكرية، تهدف بالأساس إلى التطوير التقني لقواتها. [3]

---

[1] بانوراما حصة قناة روسيا اليوم، دور إستراتيجية الصين الجيوسياسية على المسرح الدولي :
www.youtube.com/watch?v=MohbsoDzrqw/

[2] علاء الدين السيد، **القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية** أنظر الرابط التالي:

(12/05/2021) :،- http //: www.sasapost.com/china-armed-forces/

[3] محمد سكر، **هل تدفع التوترات في بحر الصين الجنوبي إلي سباق تسلح؟**، انظر الرابط التالي: (10/05/2021)

http://elbadil.com/2016/09.

-**القدرة النووية والكيماوية** : تتجه الصين لأن تكون الدولة النووية الكبرى في العالم خلال 15 سنة المقبلة متجاوزة الولايات المتحدة، وفق تقرير نشرته الرابطة النووية العالمية، وذكر فيه أن الصين تملك ثلاثين محطة نووية في طريقها لتجاوز فرنسا ثاني أكبر الدول من حيث عدد المحطات النووية المولدة[1] و طبقا لتقارير الدفاع الأمريكية فإن الصين تقوم بتطوير أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة، وأسلحة حزم الجزيئات، وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية.[2]

طبقا للإحصاءات الموجودة منذ عام 2013 تمتلك روسيا 4500 رأس نووي و 2000سلاح نووي غير إستراتيجي، الصين حسب إحصاءات 2015 تمتلك 250 رأسا نوويا موزعة في 12 موقعا داخل الصين وقاعدتين بحريتين تحتويان على غواصات نووية و 20صاروخ بعيد المدى قادر على الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أما الهند فتهتم بتوسيع وتحديث ترساناتها النووية لإحداث توازن مع الصين على المستوى الآسيوي وباكستان على مستوى جنوب آسيا وهو ما دفعها لانتاج نصف طن من البلوتونيوم للاستخدام العسكري والتي تكفي لمائة رأس نووي[3]

[1] غلي أبو مريحيل، قدرة الصين النووية قد تتجاوز الواليات المتحدة(بكين: محطة الجزيرة)، انظر الرابط التالي: : (29/05/2021)http//aljazeera.net/news/international

[2] علاء الدين السيد، **رابط سابق:**

[3] خريطة السالم النووي في العالم"' انظر على الرابط التالي:

http://www.noonpost.org/content/5055 (16/05/2021)

-**حجم الانفاق العسكري** :الصين هي ثاني أكبر دول العالم من حيث الانفاق العسكري، حيث تبلغ ميزانية وزارة دفاعها حوالي145 مليار دولار، بينما تبلغ ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية حوالي577 مليار دولار [1]، بحيث تنفق حوالي% 2 من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش، لكن الناتج المحلي الإجمالي يتنامى بسرعة، فالموازنة العامة للصين في عام 2014 بلغت 132 بليون، وهي تقريبا ربع الموازنة الأمريكية، لكن الإحصائيات الصينية على الانفاق العسكري لا يدخل ضمنها الكثير من البنود التي تدرج في موازنة الدفاع الأمريكية، فالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أضاف 20 إلى 30 بليون دولار إلى الرقم الرسمي، وبعد مدة من الاستثمار المنخفض من عام1989 حتى عام 2009 ،ازدادت الموازنة العسكرية الرسمية للصين بأرقام مضاعفة في كل عام، حيث في 2010قدربـ 119 مليار دولار وارتفع حتى بلغ في عام 2013 قدرت بـ 130 مليار دولار أي بنسبة % 12 لتصل الصين للمرحلة التي أصبحت فيها موازنتها العسكرية هي الثانية في العامل بعد الولايات المتحدة الأمريكية

حيث بلغت رسميا 146 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها6 ،% 7في العام2016 م وهذه الموازنة لا تتضمن نفقات تحديث الأسلحة النووية أو مشتريات أسلحة من الخارج، وتبلغ النفقات العسكرية الصينية الحقيقية ما بين 150و 200مليار دولار بحسب اغلب المؤشرات والمراقبين[2].

-**نسبة القوات الفعلية الى لسكان** : من بني مليار و356مليون نسمة هم إجمالي عدد السكان في الصين حسب إحصائيات 2016، يوجد 2.333 مليون جندي نشط في الجيش الصيني بالإضافة إلى2.3 مليون جندي احتياط، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية، إلا أن مسألة العدد الأكثر قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة والمتطور، والاعتماد على التكنولوجيا العسكرية أكثر منها على القوة البشرية[3].

---

[1] علاء الدين السيد، القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية، انظر الرابط التالي:

http ://www.sasapost.com/china-armed-forces/، (18/05/2021)

[2] جوزيف ناي، **هل انتهى القرن االمريكي؟**، تر: محمد االبراهيم العبد اهلل (الرياض: العبكان للنشر،2016) ص..56

[3] محمد عبد السالم، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية (أبظبي :مؤسسة الأهرام،2011 ،)انظر الرابط التالي:

http//: www.siyassa.org.eg /NewsQ/1591.aspx (2021/05/23)

ولا يمكن فصل القدرات العسكرية عن الدور الخارجي للدولة، في مدى تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية، فإن مدى فاعلية وتأثير الدولة يعتمدان على الإستراتيجية التي تتبناها الدولة، وإستراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية، فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية وتكاليف إستراتيجية عالمية، ولكن على الرغم من الرأي القائل أن القوة العسكرية تراجع تأثيرها نسبيا لصالح قدرات أخرى ولكن يبقى تأثير القوة العسكرية مستمر وتظهر من خلال:

- استمرار معدلات التسلح العالية في عامل ما بعد الحرب الباردة.
- لا تزال القوة العسكرية تؤدي دورا مهما في العلاقات أو التفاعلات الدولية المتبادلة ما بين الوحدات الدولية(الدول .)
- ترسيخ جدلية الارتباط بين حجم القوة العسكرية لأي بلد وقوة موقفه السياسي ومدى قدرة قيادته السياسية على فرض إرادتها في مجتمع دولي لا مكان للضعيف فيه
- أطروحات عدد من القوى الإقليمية لأداء دور مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية . [1]
- أحداث11 سبتمبر 2001لفتت الانتباه إلى قضية مهمة وانتشرت على صعيد العالم وأصبحت القضية رقم واحد وهي قضية محاربة الإرهاب كل بقاع العامل.

عليه فقد تم بناء التقييم بالنسبة للصين حتى تصبح أو تقترب من مفهوم" قوة عالمية " وفق معايري وضرورة تحقيق الشروط والمعطيات التالية:

– امتلاك الجمهورية الصينية الاتساع الكافي لتخطي حدود الدولة الإقليمية وذلك من خلال تواجدها وحضورها في مختلف أرجاء العالم سواء كان بالتواجد أو القوة الناعمة او الصلبة المباشرة او غير المباشرة حيث لا يجب أن يقتصر نفوذها الخارجي فقط على القطاعات الاقتصادية، بل ينبغي أن يتضمن أيضا وجودا عسكريا ملموسا يؤثر في الأحداث والتطورات السياسية الجارية [2]

1يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص. 30.

2–مُحَمَّد بن سعيد الفطيسي، الاتقييم الاستراتيجي للقوة الصينية 2015–2016(بتاريخ :10–06–2021 ، ،أنظر الرابط التايل : http://annabaa.org/arabic/strategicissues/7030

-امتلاك القوة الناعمة المناسبة للهيمنة العابرة للقارات كما هو اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجحت بالفعل من الناحية الاقتصادية ولكنها لازال حضورها الثقافي أو التعليمي أو الدبلوماسي ، أو غيرها من وسائل القوة الناعمة ضعيف جدا على رقعة الشطرنج الدولية

-امتلاكها لما يسمى بالقدرة العسكرية اللوجيستية العابرة للقارات، والتي تؤهلها للمحافظة أو حتى الدفاع عن مصالحها خارج نطاق محيطها الإقليمي الجغرافي كامتلاك الأقمار العسكرية المتطورة وطائرات التزود بالوقود في الجو، وحاملات الطائرات، وامتلاكها للغواصات النووية والإستراتيجية القادرة على احتواء أو مواجهة ابسط الأخطار الموجهة لسيادتها تحت إملاء، وطائرات الإنذار المبكر، وبالطبع فانه من الضرورة أن تمتلك أكثر من قطعة عسكرية واحدة من كل ما سبق ذكره.[1]

تبقى الصين تقديراتها دائما في تضارب مستمر لا تعطي الرقم الصحيح في تقاريرها الرسمية حتى لا تعرف التقديرات الصحيحة بحيث يرى بعض الاستراتيجيين أن هذه العملية من أجل التضليل

[1] محمد عبد السالم، **رابط سابق**.

المقوم التكنولوجي:

يقصد به تطبيق المعرفة العلمية والمهارات الإنسانية لحل المشكلات في حقل الفنون العلمية أو الصناعية ويعتمد على البحث والتطوير وقد حقق تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع وشمل ذلك تحولات في ميادين عدة منها الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافية والاقتصادية، وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية وجعلت العامل قرية صغيرة، وأن للتكنولوجيا تأثيرا دوليا مفاده: [1]

-تأثيرا يرتبط بنوع التحديات الأمنية ومدى الحاجة الى قدرة تكنولوجية تمكن الدولة من بناء قوة عسكرية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من نظم معلومات وأقمار فضلا عن الأسلحة المتطورة تكنولوجيا سوءا أكانت تقليدية أم نووية.

-دور التكنولوجيا في تشكيل الهرمية الدولية، فتقدم اليابان وألمانيا مؤشرات واضحة على تأثير هذا المتغير في العالقات الدولية، فاحتلت اليابان مركزا دوليا مرموقا دون ان يقترن ذلك بقدرة عسكرية مؤثرة

- إشراك التكنوقراط والمتخصصين في صنع القرار السياسي الخارجي والمساهمة في حل القضايا والمشاكل الدولية التي أصبحت لها علاقة بالتكنولوجيا

فالصين لديها إنجازات تقنية مهمة، لكن تعتمد بشكل كبير على إستراتيجية تقليد التقنيات الأجنبية أكثر من الإبداع المحلي.[2]

بناء و تصميم مركبات تعمل كجسم طفلي لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية وهي ثالث بلد يبعث الإنسان خارج كوكب الأرض، كما دخلت الصين النادي المحصور للدول صناعية مأهولة التي ترسل أقمارا إلى الفضاء، الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة وروسيا فقط بإرسالها لأول سفينة فضاء مأهولة(شنتشو)

[1] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص. 31

[2] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص.32.

في عام 2008،أما عام 2010 فقد تربعت على عرش منتجي أجهزة الكمبيوتر العمالقة بتصنيعها لأسرع حاسوب في العالم قادر على إجراء2500 تريليون عملية حسابية الثانية. [1]

-خلال العام 2016 حققت الصين انجازات مذهلة في ميادين العلوم والتكنولوجيا ومن هذا الانجازات التلسكوب اللاسلكي (عين السماء) حيت أكملت الصين مشروع تركيب التلسكوب اللاسلكي البالغ قطرة 500متر المعروف أيضا باسم (فاست) وهو أكبر تلسكوب لاسلكي ذي فتحة واحده في العالم وسيحافظ فاست على مكانه الأول عالميا خلال السنوات الـ 20 إلى 30 المقبلة.

-أما الانجاز العلمي الأخر فقد عادت مركبة الفضاء شنتشو) 11المركبة المتقدمة) وهبطت في المنطقة الشمالية من منغوليا في شهر نوفمبر 2016 حيت قضى رائدي الفضاء جينغ هاي بينغ و تشين دونغ 30 يوما في المختبر الفضائي (تيا نقو نغ(الذي تستخدمه الصين لإجراء التجارب قبل تطبيق خطة أطول أجلاء لإنشاء محطة فضاء دائمة. [2]

[1] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013 ،)ص.143.

[2] صالح عيدروس علي، الصين 2016م ... عام لن ينساه الشعب الصيني، أنظر الرابط التالي:

(02/06/2021) : http://www.chinainarabic.org/?p=29756

2-المقوم العسكري الروسي :

القوة العسكرية فقد ورثت روسيا عن الإتحاد السوفيتي صناعة حربية متقدمة حتى، وإن كانت في المتوسط أقل من قدرات الصناعات الحربية الأميركية، ولكنها قادرة على المنافسة في المجال الحربي، فبعض أسلحتها فاعلة ولكن يمكن القول بأن مصدر التهديد الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية بل والعالم كله هو ترسانتها من الأسلحة النووية وتشير العديد من المؤشرات بأن البعد العسكري فى القوة الروسية قد أزداد بصورة واضحة أثناء فترة بوتين حيث تملك روسيا 15398 دبابة، أي حوالي مثلي ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، و 37ضعف ما تملكه بريطانيا، فيما يملك الجيش الروسي من المدافع الذاتية الحركة ثلاثة أضعاف ما يملكه الجيش الأمريكي، و 67ضعف ما يملكه الجيش البريطاني .وتملك روسيا 3793 راجمة صواريخ، أي حوالي 3 أضعاف ما تملكه الولايات المتحدة، و 90ضعف ما تملكه بريطانيا،فى حين بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الروسية العاملين 766 ألف جندي وضابط، بالإضافة إلى 2.5 مليون شخص هم جنود وضباط الاحتياط،وبلغت نسبة الأنفاق العسكري الروسي حوالي83.3 مليار دولار وهو ما جعلها ثاني أقوى قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة.

كما أن روسيا تمتلك برامج تطوير وتحديث عسكري وتسليحي تقوم على سبع محاور أساسية أولاً رفع ميزانية الدفاع من 3.53% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2012 لتصبح بمعدل 4.1% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2014 ثانياً إعادة هيكلة القوات المسلحة وذلك من خلال إلغاء المناطق العسكرية لتحل محلها محاور إقليمية ،ثالثاً نظام التجنيد اتجهت روسيا إلى تخفيض الجنود الإلزاميين والاعتماد على المتطوعين المحترفين ،رابعاً القوات البرية اتجهت القيادة العسكرية الروسية إلى تكوين عشر كتائب عمليات خاصة تتبع الرئاسة مباشرة من القوات البرية تتولى القيام بمهام مكافحة الإرهاب كما قامت القيادة بتحديث التدريبات التى تتلقاها القوات البرية حيث زادت ميزانية التدريبات بحوالى 40% ،خامساً القوات الجوية استحدثت روسيا العديد من منظومات الدفاع الجوى ذات الإمكانيات الكبيرة بالإضافة إلى تطوير المنظومات السوفيتية كما تعمل روسيا على تطوير طائراتها المقاتلة التقليدية ،سادساً القوات البحرية عملت روسيا على تطوير العقيدة البحرية لتشمل العمل فى المحيط الأطلنطي و جزر القطب الشمالي [1]

[1]Trends in World Military Expenditure,2015," SIPIRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, (April 2016), p.2.

أما عن القوة الأمنية الإقليمية فهي تنصب بالأساس حول مبدأ'' وحدة وسلامة الأراضي الروسية ''والذي يقوم على منع الكيانات داخل روسيا الاتحادية من الاستقلال وتتركز هذه الكيانات في شمال القوقاز بخاصة الشيشان وتتارستان وعملت الحكومة الروسية على تحقيق ذلك لعدة أسباب أن تخلى روسيا عن جمهوريات القوقاز يعنى تخليها عن القوقاز بأكمله وهو ما يعنى إقامة جمهورية القوقاز الإسلامية التي سوف تمثل تهديد على جنوب سوريا ،كما أن القوقاز يتمتع بأهمية جيو إستراتيجية تتمثل فى ما يمتلكه من احتياطات نفطية ويمر عبره العديد من خطوط الغاز التى تمتد من روسيا إلى أسيا الوسطى ومن ثم تخلى روسيا عن القوقاز سوف يؤثر سلباً على الاقتصاد الروسي ،بالإضافة إلى ذلك تسعلا روسيا إلى السيطرة على مناطق النفوذ الخاصة بها والتي كانت تابعة لها مثل شبه جزيرة القرم وغيرها من المناطق وذلك كله لحماية أمنها الأقليمى.

المطلب الثاني :المقوم الاقتصادي للصين وروسيا:

يعد هذا المقوم من المقومات المهمة التي تدخل بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة، ويقصد به مجموعة من الإمكانات الاقتصادية المادية، وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما وتمثل الإمكانات المادية بصورتها التقليدية بالمواد الخام وحجم الأموال المتاحة للدولة أما غير المادية فتمثل نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية بوصفها عناصر متفاعلة مع العناصر المادية في إطار القوة الاقتصادية.

أصبحت القدرة الاقتصادية تتصدر قائمة مكونات الأمن القومي، وتحتل مرتبة أعلى من مرتبة القوة العسكرية أو تتساوى معها.

وفي إطار القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية فإن هيكل القوة لم يعد هيكلا عسكريا بالدرجة الأساس كما في السابق بل هيكلا ثلاثيا مكونا من الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية، ولاسيما بعد تحول القوة الاقتصادية إلى قوة مالية بمعنى ما تملكه الدولة من موارد مالية الأمر الذي يعطي للدولة قوة في أداء دورها، وهذه الأهمية للقوة الاقتصادية تابعة من طبيعة الوضع الدولي وما أفرزه من مدخلات هي:

-تنامي دور المتغير الاقتصادي بوصفه أداة للتنافس محل المواجهة العسكرية

-أصبحت لغة الاقتصاد والتكنولوجيا هي لغة المشكلات والتفاهم معه .

-الإحلال التدريجي للجغرافية الاقتصادية محل العسكرية

تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأسرع اقتصاد في الثلاثين سنة الماضية ،كما تعتبر أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم

المقوم الاقتصادي الصيني:

لقد حققت الصين نموا اقتصاديا هائلا، مما جعلها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة في 2010وزاد في تطورها وتقدمها في المجال العسكري، وحضورها السياسي في الأحداث والمحافل العالمية ووصل الفائض التجاري الصيني إلى 120 مليار دولار أمريكي، في وقت يقدر احتياطها المالي بأكثر من 80 مليار دولار، وتشير العديد من الدراسات الأكاديمية العالمية، إلى أن النهوض والتطور في الاقتصاد الصيني سيمكنه من التفوق على الاقتصاد الأمريكي في عام. 2040 وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القوية، التي لها القوة الاقتصادية والعسكرية التي تكنها من لعب الدور الرئيسي إقليميا في منطقة جنوب آسيا، وضع هذا الصين في خيارات وفرص جديدة، وتحالفات واتفاقيات تجارية واقتصادية، من أجل ضبط تلك القوة والهيمنة الأمريكية وهذه التداعيات جعلت أولوية اهتمام السياسة الخارجية الصينية تتجه إلى منطقة جنوب آسيا .

فمنذ عام 2010 أصبحت الصين هي أكبر مصدر للسلع التجارية وثاني أكبر مستورد لها .كما أهنا خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات التجارية، إضافة إلى ذلك، فإن الصين ثاني أكبر مزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة، حيث شهدت عام 2014 خروج 116 مليار دولار بنمو 15% عن العام الذي سبق، مقابل نمو بـ% 3للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الولايات المتحدة.

كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 129 مليار دولار عام 2014 ،ليس ذلك فحسب وإنما لدى الصين أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية بالغة 2.3 تريليونات دولار وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155دولارا للفرد عام 1978 إلى نحو 6400 دولارا عام 2015 ،لكن مع ذلك يبقى ذلك أقل من المتوسط العالمي في إشارة إلى التطور الإضافي اللازم وقد قامت الصين بتخفيض مستويات الفقر والارتقاء باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم، متخصصة بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا وتصدير السلع الرخيصة لجميع الدول[1].

[1] المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 47- 48 تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة

وبحسب معلومات منظمة التجارة العالمية، فإن الصين احتلت موقعا متميزا في إجمالي الصادرات العالمية، إذ استطاعت الصادرات الصينية الدخول إلى معظم الأسواق العالمية، وقد لعب القطاع الخاص دورا هاما في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف، حيث ساهمت شركات القطاع الخاص بنحو% 75 من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين 2010 و 2012ويساهم % 90 من الصادرات.

أخذ الاستثمار الخارجي المباشر للصين يتصاعد بشكل كبير، حيث فاق عام 2008 استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استثمرت الصين قرابة 5.7 ترليون دولار، بينما لم تتجاوز الاستثمارات الأمريكية حاجز الـ 4ترليون دولار، بحسب مجلة الـ"إكونوميست "الأمريكية في.2015

مع هذا الوجود الاستثماري الكبير للصين في المنطقة المفتاح لدخول جيبوتي من بوابة الاقتصاد قبل الإقدام على خطوة إنشاء القاعدة العسكرية، حيث اتفق الجانبان عام 2014 على استثمار الصين 590 مليون دولار في إنشاء ميناء في جيبوتي، سيكون الأكبر في البلاد، إلا أنها، بحسب الـ"وول سرتيت جورنال"، كانت تعمل على ذلك منذ فترة عندما أقرت عددا من المشاريع الكبيرة، من بينها مشاريع لربط جيبوتي بإثيوبيا، التي توليها بكين اهتماما كبيرا ، بسكك حديد وأنابيب ماء وغاز طبيعي.

المقوم الاقتصادي الروسي:

بعيداً عن حالة الجدل، يمكن القول إن روسيا الفيدرالية تمكنت بالفعل من إحراز نجاحات على الأصعدة كافة، داخلياً وخارجياً

رؤية بوتين نحو تمكين سلطة الدولة على المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وخاصة تلك العاملة في مجالات النفط والغاز، كانت نقطة الانطلاق الأولى لاستعادة الاقتصاد الروسي نموه وتطوره

شهد العام الحالي (2019) تنظيم أول قمة روسية أفريقية في العاصمة الروسية في أكتوبر 2019 وكان من أهم مخرجاتها تدشين المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي كمنصة للحوار المباشر بين الطرفين، فضلا عن توقيع أكثر من 30 عقداً ومذكرة تعاون مع دول القارة الأفريقية.[1]

[1] أحمد طاهر مقال في المجلة الالكترونية الرابط الاتي : https://devar.majalla.com/ بتاريخ 04-06-2021

ثمة صعوبات كثيرة تواجهها روسيا في ظل سعيها للخروج من أزمتها الاقتصادية بصورة نهائية، ليمكنها ذلك من استكمال توسعاتها الدولية والإقليمية، وهو ما يتطلب أن تعيد روسيا النظر في بعض ملفات سياستها الخارجية التي تلقي بأعبائها على اقتصادها الوطني

حرصت روسيا على التطوير المستمر لقدراتها العسكرية ليصبح الجيش الروسي ثاني أقوى جيش في العالم، وإن احتل المرتبة الأولى كأضخم قوة دبابات في العالم، إضافة إلى امتلاكه 7 آلاف قنبلة نووية و 4آلاف طائرة حربية

شهد العام الحالي (2019) سعياً روسياً لتحديث بنيتها التحتية وقدراتها العسكرية خاصة في المناطق الحدودية

تعددية المقومات أو المحددات الداخلية مكنت الدولة الروسية من استعادة دورها إقليمياً ودولياً، وهي مقومات رغم أهميتها إلا أنها ليست ضمانات ثابتة أو أوراق مضمونة في يد الدولة الروسية ترتكن إلى عملها بشكل آلي

التحولات العالمية القادمة التي تشهد الصعود الصيني المرتقب يربك الكثير من الحسابات الروسية

باكو :تفكك وانهيار ثم عودة واستعادة للدور ...ذلك هو ملخص المعادلة التي عاشتها روسيا الفيدرالية منذ بداية تسعينات القرن المنصرم وحتى اليوم، إذ إنه في الحقبة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي عام1991 ، وإعلان جمهورية روسيا الفيدرالية واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، واجهت الدولة الروسية تدهورا داخلياً)اقتصاديا، اجتماعيا، أمنيا ...إلخ (وخارجياً) تقلص دوائر تحركات سياستها الخارجية، وتراجع مكانتها الدولية ... إلخ(، حتى أطلق البعض على روسيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين تحت رئاسة الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسن لقب» الرجل المريض.«

ولكن لم يستمر الأمر طويلا، فمع وصول» فلاديمير بوتين «إلى السلطة في أبريل) نيسان .2000 (اعتمد إستراتيجية تهدف إلى دعم سلطة الدولة المركزية، متبنيا في سبيل ذلك مجموعة من الإجراءات، منها :تشديد قبضة الدولة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية في مواجهة بعض رجال الأعمال والسياسة الذين تمكنوا خلال الفترة السابقة من إدارة هذين الملفين وفقا لمصالحهم خاصة في مجال النفط والغاز، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلاً من انتخابهم، وهو ما منحه الفرصة لاختيار من يعرفهم ويثق في قدراتهم للحد من الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة، هذا من ناحية[1]

[1]أحمد طاهر مقال في المجلة الالكترونية الرابط السابق

.ومن ناحية أخرى، ساعده ذلك على تقوية المركز في مواجهة الأطراف المكونة للاتحاد الفيدرالي من خلال إنهاء النزاعات الانفصالية لدى بعض الأقاليم تحت شعار» ضرورة الحفاظ على الدولة الروسية «والمثال الأبرز على ذلك تسويته المعضلة الشيشانية.

وقد منح نجاح» فلاديمير بوتين «في تسوية كثير من ملفاته الداخلية الشائكة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، الفرصة للبدء في استعادة دور دولته خارجيا من خلال لعب دور مهم في بعض الملفات والقضايا الإقليمية والدولية.

ومن ثم، يبرز تساؤل مهم حول مستقبل هذا الدور، فإذا كانت السياسة الخارجية الروسية في العهد السوفيتي قد استندت في تحركاتها إلى منطلقات أيديولوجية ومصالح القوى العظمى، فإن الأمر قد تغير مع التفكك والانهيار، حيث تحولت هذه المنطلقات إلى نزعة برغماتية سيطرت على التحركات الخارجية، فإلى أى مدى يمكن للسياسة الخارجية الروسية الاستمرار في هذا المنحى؟ بمعنى أكثر وضوحا، كيف يمكن فهم أو تفسير النشاط الروسي المتنامي دوليا وإقليميا؟ هل يرجع ذلك إلى النزعة البرغماتية كما رأت بعض الدراسات أن ثمة مقومات أو محددات داخلية وراء هذا النشاط؟ وإلى أى مدى تمثل هذه المحددات أو المقومات عوامل دافعة لاستمرار النشاط الروسي على الساحة الدولي

الفصل الثالث :

دراسة تحليلية للصعود الصيني الروسي

الفصل الثالث :دراسة تحليلية للصعود الصيني الروسي:

الصعود الصيني واحدا من أهم ملامح القرن الحادي والعشرين، وقد فرضت نفسها على نخب صناعة القرار والنخب البحثية والفكرية على المستوى الدولي والعالمي، ويعود ذلك إلى تأثير الصين السياسي والاقتصادي الممتدين إلى كثير من مناطق العالم، ولعل البارز أن هناك خلافا كبيرا بين الباحثين والمحللين السياسيين الدوليين حول تقويم قوة الصين ودورها الحقيقي، في الوقت الراهن ومستقبلا وهذا يزيد من الجدل حول هذا الشأن في الأوساط الأكاديمية والبحثية.

المبحث الأول : الاستراتيجيات المتبعة من طرف الصين وروسيا

الإستراتيجية : هي فن توزيع الوسائط العسكرية و استخدامها من اجل إنجاز الغايات السياسية [1] ،تعددت الاستراتيجيات الصينية واختلفت من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وثقافية تمسكت الصين بمبادئ دولية ولا تريد الحياد عليها بحيث تهتم بتطوير وتحويل استراتيجياتها منذ فترة حكم الرئيس" ماو تسي تونغ " (Dong Dze Mao)

حتى الآن بنجاحها وفشلها و لكن لم تيأس الصين وهي تمضي إلى الأمام بهذه الخطط دون تغير استراتيجياتها

المطلب الأول :الإستراتيجية الاقتصادية للصين

بدأت الصين الاستراتيجيات من فترة حكمة" ماو تسي تونغ" (1949) إلى يومنا هذا لفعاليتها في السير الحسن و المردود الجيد، بداية بإستراتيجية:

_**إستراتيجية" المشي على قدمين** :"الخمسية الأولى التي جاء بها "ماو".(1956_1953) [2]

_**إستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام** [3]:(1962_1958) تتجسد في تطبيق الكومينات الشعبية

---

[1] موسى الزعبي، "إلى اين يتجه علم اليوم"أنظر على الرابط التالي /http://www.arageek.com/2015/04/28/china (23-05-2021)

[2] موسى مخلول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشري آسيا** (لبنان– بيروت: بيسان للنشرو التوزيع و الاعالم، ط 2 ،2006،)ص.122.

[3] داود محمّد صبح، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، (رسالة ماجستير في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 1995 ،)ص ص.25_26.

وما تحمل في ثناياها من توجيه اقتصادي شديد المركزية من قبل الدولة، والتحدي الشديد لقوانين السوق

ومن أهدافها الأساسية تجاوز بريطانيا واللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الحديد والصلب مما دفع حكومة" ماو "الى استخدام الموارد على نحو مفرط .

_إستراتيجية العزلة و الاعتماد على الذات :التي انتهجها" ماو "حتى نهاية 1977 واندماج اقتصاد الصين في الاقتصاد ألعاملي أمر لا مفر منه. [1]

_إستراتيجية الإصلاح و الانفتاح على الخارج :طرحت في عام 1987 الى يومنا الحالي تسير الصين على نفس الخطى ، حيث شهدت الصين نموا اقتصاديا سريعا بعد سلسلة من الإصلاحات، فقد أدرك القادة الصينيون أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي، الرئيس"دنغ شياو بينغ "2الاقتصادية..وسمحت بالاستثمار الأجنبي في عدد من المناطق الاقتصادية قرب المدن الساحلية، ما ساهم في اندماج الاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بفضل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، والذي جمع بين النهج الاشتراكي والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي بإستراتيجية جديدة لبناء الاقتصاد الصيني

على الشكل التالي: [3]

-**الخطوة الأولى** :مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما كان عليه في سنة 1980 من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف، رأسمالي الوسائل والإدارة، وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب، وقد تحقق هذا الهدف في نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

-**الخطوة الثانية** :مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات، وذلك من خلال الاستمرار في التعليم والتثقيف لجميع أفراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق، وقد تحقق هذا الهدف أيضا عام1995 قبل موعده المقرر.

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص.62.

[2] لوه تشونغ ين، تر: حسانين فهمي حسين، ولد لإصلا ح مقومات التجربة الصيني(القاهرة: دار النشر للجامعات، 2014)ص.21.

[3] شيماء جابر، تقرير – هل يمكن أن تصبح الصين الدولة العظمى قريباً؟!، انظرا الرابط التالي (2021-05-22)

: http://www.arageek.com/2015/04/28/china-superpower-can-be-achieved-soon.html

-الخطوة الثالثة :تحقيق التحديث بصورة أساسيه ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة، ووضع الإطار القانوني والإداري له قبل التشغيل وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلا وموضوعا، وفقا لمنهج البحث والتطوير.

بهذا المدخل يمكننا أن نوضح نوع الإستراتيجيات التي تفضلها الصين استراتيجيات طويلة المدى ودراستنا في فترة الخطة الخماسية الحادية عشرة وما بعدها حتى الثالثة عشرة وسنتطرق له بإيجاز قدر المستطاع:

-**إستراتيجية العصرنات الأربعة** :تنتهج هذه الإستراتيجية نظام" السوق الاشتراكي "وتحاول أن تستكمل بناء نفسها من الناحية التكنولوجية وتحقيق التحديث الاشتراكي، أو ما يطلق عليه" العصرنات الاربع Four " " Modernization والتي تشتمل على إحراز التقدم في الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع [1] الأهداف الرئيسة المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وقد نجحت في تحقيق الأهداف المنشود من خلال إتباع الاستراتيجيات المقدمة ومن ابرز نتائجها المحققة[3]، زيادة سريعة مستقرة في الاقتصاد وارتفاعا كبيرا في القوة الشاملة الوطنية، خلال السنوات الخمس الماضية وهذا ما أكدته إحصاءات" مصلحة الدولة للإحصاء."[4]

_**إستراتيجية الاستحواذ الصينية** : هي إستراتيجية انتهجتها شركات الطاقة الصينية لتوسيع انتشارها جغرافيا فقد عملت هذه الشركات الأجنبية على السيطرة على مصادر الطاقة، فقد وجدت هذه الشركات أنه من الأسهل الاستحواذ عليها(أو تملك أجزاء منها)لتمكينها من الوصول إلى إمدادات جديدة من الطاقة.[5]

---

[1] مُحَمَّد عطية مُحَمَّد ريحان، **مرجع سابق**، ص..134

[2] نفس مرجع سابق، ص ص.82_.83

[3] مُحَمَّد إبراهيم الدسوقي، **رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين** (القاهرة: مجلة السياسة الدولية العدد 122 .1993.ص 153

[4] فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، تر: صباح كعدان)سوريا دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،5080 (ص.5 5 . جوزيف ستيغلييتز، الوعكة الكبرى تسمتر، أنظر الرابط التالي:http://www.chinainarabic.org/?p=320-06-2021.

-**إستراتيجية" الحزام و الطرايق** :"وجاءت هذه الإستراتيجية عن طريق إعلان الرئيس(شي جين بينغعام 2013 ،كما تم الإعلان في العام نفسه عن إستراتيجيتين جديدتين للتجارة الخارجية" :حزام طريق الحرير الاقتصادي"، وإستراتيجية" طريق الحرير البحري"، تستهدف إستراتيجية" الحزام "الانتشار بقوة في دول محددة في وسط آسيا وأوروبا، أما" الطريق البحري "فيستهدف أيضا دوال في جنوب وجنوب شرق آسيا، وصولا إلى الشرق الأوسط، إضافة إلى كينيا وجيبوتي على الساحل الشرقي الإفريقي ، وتسعى هذه الإستراتيجية إلى ضمان أسواق كبيرة لمنتجاتها، وخلق تحالفات اقتصادية تلعب أدوارا في استقرار الصين واستمرار نموها، إضافة إلى تأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية، التي تزخر بها مناطق وسط آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا [1]

وحول إستراتجية الحزام والطريق وكجزء من تلك الخطة تم أطالق البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين برأس مال 50 مليار دولار وتعتبر المهمة الرئيسية للبنك الأسيوي تقديم الدعم المالي لبناء منشآت البنية التحتية وبناء (الحزام والطريق) وستكون أسيا المركز الرئيسي لتنمية الاقتصاد العالمي . وكذراع من هذا البنك تم إنشاء صندوق طريق الحرير الذي دعت الصين إلى إنشائه برأس مال 40 مليار دولار وتم تسجيله وتنفيذ عمله كما تم اعتماد العملة الصينية (الرنمينبي) كعملة احتياط لدى صندوق النقد الدولي.[2]

تحول إستراتيجية الصين، تبشر بتحول الصين من نموذج المنتج الذي حقق نجاحا كبيرا طيلة الأعوام الثلاثين الماضية إلى مجتمع استهلاكي مزدهر

الإستراتيجية التي تهدف إلى "توازن الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلته"، والحد من الاعتماد على الصادرات.

[1] فهد مزيان خزار،" الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية_ الصينية "مجلة دراسات إيرانية،)العدد. 15 ، 2012 ص 1-17

[2] إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين القاهرة : مؤسسة الأهرام مركز الأهرام للترجمة والنشر،1990، ص.186.

المطلب الثاني :الإستراتيجية العسكرية الصينية:

تكرس الصين إمكانياتها منذ القدم لتحقيق الاستقرار في المنطقة وهذا منذ 1949 بعد فوز" ماو تسي تونغ " الشيوعي على خصمه" شيانغ كاي شيك"القومي الذي فر إلى جزيرة فرموزا(تايوان)وبهذا دخلت الصين مرحلة ذات طبيعة متغيرة واستراتيجيات مختلفة، حيث تقوم إستراتيجية العسكرية للجمهورية الصينية الشعبية على الأسس والبادئ التالية: [1]

-حل النزاعات والمشاكل الساخنة في المحيط ومع دول الجوار ودول العالم بالطرق السلمية

-تعارض الصين اللجوء إلى القوة تحت أي ذريعة أو حجة، وتعارض التهديد بالقوة

-تعارض الصين التدخل في شؤون الغير، كما وتعارض قلب السلطة السياسية المشروعة للغير

-تعارض الصين الإرهاب بكافة أشكاله

-تعارض الصين الهيمنة وسياسة القوة بكل أشكالهما، ولا تسعى إلى الهيمنة ولا تمارس التوسع الخارجي

-تتبنى الصين نهج السلام والتنمية السلمية، وإستراتيجية الانفتاح والمنفعة المتبادلة

-تلتزم الصين بسياسة حسن الجوار مع دول شرق آسيا ودول المحيط، وتوطيد علاقات حسن الجوار والصداقة وتعميق التعاون المتبادل، وجعل التنمية الصينية الذاتية أكثر فائدة للدول المجاورة

-تسعى الصين إلى تسريع الإصلاحات العسكرية وإقامة جيش حديث ذي خصائص صينية.

_الإستراتيجية النووية: يعتبر" ماو " صاحب فكرة امتلاك الصين السلاح النووي حتى لا يبقى في يد الدول الامبريالية فقط وتهدف الصين من وراء هذه الإستراتيجية إلى: [2]

[1] دياب اللوح، الورقة السابعة: الإستراتيجية الدفاعية الصينية، انظر الرابط التالي:

22-06-2021 . http://arabsino.com/articles/13-01-08/9372.htm

[2] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق السياسية)لبنان: بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، 1979 ،)ص ص. 209-210

-حماية ائلمن القومي ضد الأخطار التي تهدده، فالصين واجهت التهديد العسكري الأمريكي في كوريا و لفيتنام، أصبحت لا تثق في النوايا الأمريكية، ومن اجل ذلك أصبحت الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بترسانة نووية تعادل 240 في2011

_إستراتيجية" إعادة الهيكلة :"ابرز ملامحها هي انخفاض عدد وحدات الجيش وارتفاع مستوى التعليم بين أعضائه وخضوعه لاستحقاقات دور الصين في النظام الدولي والنزاعات الدولية.[1]

_إستراتيجية" دولة واحد بنظمين: concept-china one"ساعدت الإستراتيجية في عودة هونج كونج ومن بعدها مكاو إلى الصين التي أتت على يد الرئيس" دنغ شياو بينغ" التي تقض بأنه لا مانع من أن يكون بر الصين الرئيسي اشتراكيا بينما تتمتع بعض أجزائه بنظام اقتصادي مغاير ومختلف وهو النظام الرأسمالي. [2]

_إستراتيجية" القوة الناعمة :"الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول الأفريقية على هذه الإستراتيجية التي تتم من خلال تقديم المساعدات والملعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة.

-إستراتيجية الوحدات الطبية العسكرية الصينية :بحيث شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة في أفريقيا، والتي قدمت المساعدة الطبية إلى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الإفريقيين.

_إستراتيجية المواجهة :عملت الصين على تأكيد هوية التبت الصينية، تبحث الدول المجاورة على عدم تقديم المساعدة للتبت، عن طريق إتباع سلسلة من الإجراءات الساعية لإحداث تغيرات حقيقة في الثقافة السياسية لسكان التبت، كما قامت باتخاذ إجراءات أمنية على طول حدود الصين مع النبال لمنع أية اقتحامات حدودية لجيش التبت الموجودة في النبال[3]

[1] محمد يتيم، خالد الرخموني، ص.37.

[2] محمد عابد الأناضول، مرجع سابق.

[3] ماجد صالح، الحركات الانفصالية في الصين، مجلة السياسة الدولية العدد173 ،جويلية2008 ،مؤسسة الأهرام مصر القاهرة، ص ص.116-117

-الإستراتيجية الأمنية للصين اتجاه تايوان :وضعت الصين خمس مبادئ أساسية تحدد إستراتيجيتها الأمنية اتجاه تايوان وهي:

.1دعم التعاون العسكري والأمني مع الدول المحيطة على أساس تقوية الثقة مع هذه الدول

.2البحث عن وسيلة فعالة للحماية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة

.3العمل على تطوير إمكاناتها العسكرية.

.4تهيئة صناعة عسكرية دفاعية تتماشى مع فترة السلم.

.5عدم اللجوء لاستخدام القوة لاستعادة تايوان إلا كخيار أخر

_إستراتيجية التحوط الاستراتيجي: [1]

يستهدف إيجاد موازنة بين طريقي التوازن الصلب(Balancing Hard(والتوازن الناعمSoft Balancing مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة بالنسبة للقوى المتوسطة في النظام الدولي، أو القوى المهددة بالنسبة للدول الصغرى، ويتكون التحوط من استراتيجيات تؤكد آليات الانخراط والتكامل مع القوى المهيمنة أو المهددة من ناحية، من خلال التعاون ألامني مثلا ، بينما تسعى في الوقت ذاته لتحقيق توازن القوى تلجأ الدول الصغرى إلى إتباع التحوط كخيار استراتيجي من أجل تعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوى المهددة لأمنها الوطني، حيث تعمد الدولة الصغيرة إلى إيجاد قدر من العلاقات التعاونية مع مصدر التهديد لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة بينما تتبنى، في الوقت نفسه، عناصر من إستراتيجية التوازن" الصلب "ضد مصدر التهديد من قبيل الانخراط في تحالفات أمنية مع القوى المنافسة للقوى المهددة لها، وذلك من أجل زيادة قدراتها العسكرية ويعتبر البعض التحوط الاستراتيجي" الطريق الذكي "لتعويض التفاوت في القوة، وقلة أدوات القوة الصلبة المتاحة أمامها

[1] أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة و المتوسطة، قسم العلوم السياسية، مجموعة جامعة
:-https://www.pressreader.com/uae/trending-events-futureالتالي الرابط انظر، للمعارف أبوظبي 2021-06-15

تلجأ القوى المتوسطة والكبرى عادة لتوظيف هذه الإستراتيجية لتجنب الدخول في صراعات مع بعضها البعض في ظل حالة عدم اليقين التي يتسم بها النظام الدولي، فخلال السنوات القليلة الماضية وظّفت الصين التحوط الاستراتيجي من أجل تجنب استعداء الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تأسيس شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى، لتأمين حاجتها من المواد الخام، خاصة إمدادات الطاقة.

ويتقاطع التحوط الاستراتيجي مع المدرسة الواقعية الدفاعية Realism Defensive ، ، فيما يتعلق بإتباع إستراتيجية التوازن في مواجهة أي تهديد محتمل . فالهدف المشترك لكليهما هو تعزيز الأمن وتجنب تداعيات" المعضلة الأمنية Situation Dilemma، لتبنيهما أي دخول الدولتين في صراع، نظرا لتبنيهما سياسات تهدف إلى تعزيز قوتهما الذاتية لضمان أمنهما، ولكن كل طرف منهما ينظر إلى إجراءات الطرف الآخر على أنها مهددة لأمنه، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الصدام وتقويض الأمن لكليهما .أما الفارق بينهما فيتمثل في أن استراتيجيات التحوط تمكن بعض الدول التي تطبقها من الانخراط في تعاون أمني رمسي مضاد للدولة المهددة، مع الانخراط كذلك في تعاون اقتصادي وسياسي – اجتماعي مع الأخيرة من أجل تجنب صراع مستقبلي معها، ويصف بعض الباحثين هذا النوع من السلوك بأنه يقترب من التوازن الناعمBalancing Soft"[1] ، حيث تتعاون الدولة مع الفاعل الأقوى، بينما توظف أدوات اقتصادية ودبلوماسية ومؤسسية متنوعة لإضعاف قوته .وتتبنى الدولة إستراتيجية التحوط إذا كانت ترى خصمها يمثل تهديدا حقيقيا ومباشرا لأمنها ومن جهة ثانية،فان السياسة الخارجية القائمة على التحوط هي سياسة متعددة الأهداف ، حيث تنتهج الدولة سياسة توازن خارجي؛ بمعنى التحالف مع فاعلين دوليين آخرين ضد القوة المهددة بالإضافة إلى الانخراط في علاقات تعاونية أو تكاملية مع الأخيرة، فضلا عن إتباع سياسة توازن داخلي تتمثل في زيادة قدراتها العسكرية وتحديثها باستمرار.

وتختلف إستراتيجية التحوط كذلك عن الحياد، حيث ان الحياد يجبر الدولة على عدم التدخل في علاقات صراعية، والتزام سلوك موحد تجاه كافة أطرافه، بينما يتيح لها التحوط التعاون مع كل من الدولة الخصم والقوى لها المناوئة لها، في الوقت نفسه .

[1] الرابط السابق نفسه

-معايير التحوط الاستراتيجي:

طور" تيسمان(Tessman)" و"وولف(" Wolfe (أربعة معايير لاعتبار سلوك الدولة حالة من حالات التحوط الاستراتيجي هي:

- تحسين الدولة لقدراتها التنافسية تحسبا لأية مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة القائد، وزيادة احتياطاتها الإستراتيجية من السلع العامة للاستغناء عن المساعدة المقدمة من الدولة المهيمنة
- تجنب استفزاز الدولة القائد بصورة صريحة أو تجنب المواجهة المباشرة معها، سواء من خلال الدخول في تحالفات عسكرية ضدها(التوازن الخارجي)أو زيادة حجم ترسانتها العسكرية بطريقة كبيرة(التوازن الداخلي.)
- يجب أن يتم التنسيق لإتباع إستراتيجية التحوط مركزيا على أعلى المستويات الحكومية لأنها تتناول قضايا مهمة تتعلق بالأمن الوطني للدولة
- ينبغي ان تكون الدولة المتحوطة مستعدة لقبول التكاليف الداخلية و الخارجية للتحوط الاستراتيجي

يستفاد من هذه الرؤية النظرية وغيرها، يمكن تحديد الأبعاد التالية لإستراتيجية التحوط الاستراتيجي في الممارسة لعملية، والتي تشكل محاولة لتطوير تعريف إجرائي للمفهوم كما يلي :

-التعاون الأمني والدفاعي، بما في ذلك الانخراط في تحالفات رسمية، مع فاعلين(إقليمين أو دوليين)مناهضين لسياسات الدولة الكبرى أو الصاعدة مصدر التهديد للأمن الوطني للدولة.

-تأسيس عالقات تعاونية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الدولة المهددة لتعزيز الاعتماد المتبادل

-بناء مستمر للقدرات الذاتية للدولة، خاصة زيادة التسلح، وما يرتبط بذلك من إعطاء الإنفاق الدفاعي أولوية متقدمة على ما عداه من أوجه الإنفاق العام[1]

[1] الرابط السابق نفسه

-سلوك خارجي محايد تجاه الأزمات الإقليمية أو الدولية التي تكون الدولة المهددة طرفا فيها أو سلوك خارجي تدخلي يرتكز كليا على اسلوبي الوساطة و المساعي الحميدة

-دوافع للتحوط الاستراتيجي:

تجعل الدول تتبنى خيار التحوط الاستراتيجي، وهو ما يتمثل فيما يلي:

مواجهة التهديدات الأمنية :تلجأ بعض الدول إلى إتباع إستراتيجية التحوط عندما تسعى إلى تأمين وجودها في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها،خاصة إذا كان هناك خلل في توزيع القوى بين الدولة التي تتبع هذه الإستراتيجية والدولة المهددة لها لصاح الأخيرة فالتحوط يأتي نتيجة لإدراك الخلل في توزيع القوى بين الدول المختلفة في النظام الدولي، ومحاولة لتقليل تأثيرها على الداخل . بعبارة أخرى فان السياسة التحوط لا تأتي نتيجة للعوامل الداخلية وحدها،وإنما أيضا انعكاس لهيكل النظام الدولي أو الإقليمي

وتهدف الدول الصغرى من إتباعها إستراتيجية التحوط إلى تقليل التهديدات الموجهة لاستقرارها، في ظل النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية Anarchic(،)ولا يتمثل دافعها في ذلك الحصول على مكاسب مادية أو تغيير وضعها النسبي وإنما تأمينه، فأي مكانة محتملة تحققها الدولة، أو أي اعتراف يمكن أن تناله من خلال المناورات الدبلوماسية، واستغلال المساحة بين الحلفاء والخصوم، لدعم أمنها الوطني

حيث تفضل بعض الدول إتباع سياسات الحياد في الصراعات الإقليمية وتحافظ على علاقات اقتصادية وأمنية وعسكرية وثيقة مع القوى الإقليمية والدولية على الرغم من التعارض في المصالح والسياسات فيما بينها بهدف تحقيق التوازن في العالقات الخارجية للدولة ويجتنب التورط في علاقات عدائية مع أي من الأطراف الإقليمية والدولية.

تعتمد الدول الصغرى والمتوسطة على أدوات متعددة للتأثير في التفاعلات الدولية، مثل تفعيل مشاركتها في المؤسسات الدولية والقيام بأدوار الوساطة والمساعي الحميدة في الصراعات والتوترات الإقليمية والنشاط الدبلوماسي في القضايا العالمية الكبرى، بالإضافة إلى المشاركة النشطة في التحالفات الدولية والإقليمية وتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة[1]

[1] الرابط السابق نفسه

-موازنة الدولة القائدة :وغالبا ما تتبع هذه الإستراتيجية القوى المتوسطة أو القوى الصاعدة إلى مرتبة القوى الكبرى في النظام الدولي، إذ إنها تلجأ إلى التحوط؛ من أجل موازنة الدولة القائد في النظام أحادي القطبية، وذلك من خلال السعي إلى تطوير قدراتها التنافسية الاقتصادية والعسكرية، مع محاولة التكيف مع الأثر الكلي للسياسة الخارجية للدولة القائد، واستيعاب تداعياتها السلبية، فضلا عن التكيف مع مظاهر عدم اليقين المميزة للنظم أحادية القطبية .وفي هاذا الخصوص تعد الصين مثالا قويا على اتباع سلوك التحوط الاستراتيجي وتستخدم الصين خاصة التحوط الاستراتيجي في مواجهة الهيمنة الأمريكية من اجل تحسين قدرتها الاقتصادية و العسكرية التنافسية، وفي الوقت نفسه تجتنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة

-تراجع قدرات الحلفاء :تلجأ الدول ايضا لاتباع إستراتيجية التحوط عندما تقل القدرة النسبية للحلفاء على ضمان الأمن الجماعي للدول الأعضاء بالتحالف، بفعل تغير موازين القوة أو تدهور المقدرات الاقتصادية لهؤلاء الحلفاء، وفي الوقت نفسه زيادة القدرات الشاملة للقوى المنافسة . وينطبق ذلك، على إقليم شرق آسيا .ففي السنوات الأخيرة، أدى صعود الصين، والصعوبات المالية والاقتصادية، التي عانت منها الولايات المتحدة إلى سيادة إحساس بعدم اليقين الاستراتيجي لدى الدول الآسيوية الصغرى، ومن ثم بدأت إستراتيجية التحوط الظهور في السياسات الدفاعية لكثير منها . وتتلخص هذه الإستراتيجية في الانخراط في تكامل اقتصادي مع الصين، وفي الوقت نفسه الاستمرار في التعاون الأمني الواسع مع الولايات المتحدة، وتحديث المقدرات العسكرية لهذه الدول.[1]

_المطلب الثالث :التأثير على النظام الدولي

تظهر الصين في الآونة الأخيرة اندفاعا كبيرا نحو تعزيز مكانتها كقوة عالمية وذلك بعد تحقيقها نموا اقتصاديا متسارعا خلال العقود الثلاثة الماضية مكنها الوصول إلى المراتب المتقدمة من الو.م.أ.،حيث:

_تحاول ان تصل بتأثيراتها لقوتها النووية الرادعة الى مستوى يمكنها من المجابهة

[1] الرابط السابق نفسه

_تحقيق مكان عظيم في المجتمع الدولي، حيث تركز على استعادة كل الأقاليم التي فقدتها سابقا حيث بدأت برجوع ولايتين دون مشاكل اقتصادية او سياسية الأمر الذي خفف من مخاوف الأوساط السياسية ويجعل منها مرحلة تمهيدية لاستعادة تايوان يعد التحول الاستراتيجي في السياسة الصينية وجنوحها نحو العسكرة، باتت بصدد مرحلة جديدة من التنافس المحموم بين القوى الدولية الكبرى، الأمر الذي من شأنه أن يدفع المنطقة لحروب نفوذ طويلة الأمد، بين الاستراتيجيات والاستراتيجيات المضادة لتلك الدول، وربما تمد بكين بوصلتها الإستراتيجية لبناء قواعد في مناطق أخرى ذات أهمية حول مناطق تحتضن مصالحها الاقتصادية بشكل لافت، ما يعين أن القوى الغربية، والولايات المتحدة تحديدا ، أضحت مصالحها الحيوية على المحك إزاء طموحات غير محدودة للتنين الصيني

يعد امتلاكها للقدرة العسكرية اللوجيستية العابرة للقارات، والتي تؤهلها للمحافظة او حتى الدفاع عن مصالحها خارج نطاق محيطها الإقليمي الجغرافي كامتلاك الأقمار العسكرية المتطورة، وطائرات التزود بالوقود في الجو،وحاملات الطائرات، وامتلاكها للغواصات النووية والإستراتيجية القادرة على احتواء او مواجهة ابسط الأخطار الموجهة لسيادتها تحت الماء، وطائرات الإنذار المبكر، وبالطبع فانه من الضرورة أن تمتلك أكثر من قطعة عسكرية واحدة من كل ما سبق ذكره .

أن تتجاوز الإقليمية وتصبح قوة عالمية كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا رغم بعض المنغصات والعقبات التي تواجهها، وخصوصا من الناحية السياسية والجيوسياسية، وعلى وجه الخصوص حيال تلك القضايا التي تنظر إليها من وجهة نظرها الشخصية على أهنا انتهاك لسيادتها القومية والوطنية التاريخية كالمسالة التايوانية وقضية الجزر المتنازع عليها مع اليابان.[1]

[1] الرابط السابق نفسه

المبحث الثاني : تأثير الصعود الصيني الروسي على العلاقات الدولية :

المطلب الأول: العلاقات الصينية على المستوى الدولي:

-العلاقات الصينية – الأمريكية:

تعد الحرب بين الكوريتين في 1950 بداية إحساس الصين بالخطر يقترب منها، نتيجة تدخل الولايات المتحدة لإنشاء قيادة موحدة بقيادة الجنرال" مكارثر"، الوصول إلى نهر يالو Yalu"،"الذي يشكل الحد الفاصل بين كوريا الشمالية والصين، وتفاقم الأمر بين بكين وواشنطن، مما نتج عنه توقيع الرئيس الأمريكي،" إيزنهاور " على اتفاقية الدفاع عن الباسيفيك مع كل من استراليا ونيوزلندا في عام1951 م، و إقامة حلف جنوب شرق أسيا و التوقع على اتفاقية الدفاع المشترك مع اليابان، يسمح للولايات المتحدة بأن تقيم فيها قوات برية وجوية وبحرية ،وكذلك عدم تحييد مضيق فورموزا، فالأخيرة موقعها استراتيجي يربط بين بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وتعد قاعدة محتملة للعمليات الحربية في حال نشوب أزمات إقليمية او عالمية [1]

يواصل الأسطول السابع حماية حكومة تايوان، إلى يومنا هذا باتفاقية الدفاع المتبادل، ويلاحظ من كل هذه الاتفاقيات أن فيها تهديد لمصالح الصين في المنطقة، أي السماح للشركات الصناعية ببيع أنواع من السلع للصين، كما توقف عن معارضة انضمام الصين الشعبية إلي منظمة الأمم المتحدة، وكلف مستشاره "كسينجر"بنصح الحكومة لدراسة إمكانية التقارب بعد توتر العالقات السوفيتية- الصينية

كل هذا بوساطة باكستان ورومانيا- لعلاقاتهما الوثيقة مع الصينيين - لإعادة العلاقات الصينية- الأمريكية إلى مسارها الصحيح للمحافظة على الاستقرار والسلم في منطقة آسيا المحيط الهادي، أما من وجهة النظر لإستراتيجية الكبرى فالولايات المتحدة الأمريكية، وصلت إلي نتيجة مهمة، هي أن وجود) أسيا مستقرة (يجب أن يقوم على أساس توازن المصالح بين أربع قوى كبرى، هي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة واليابان والصين، وبناءا عليه تصبح سياسة تطويق الصين غير ذات جدوى بل يتطلب قيام علاقات عادية مع الصين

[1] مصطفى شفيق عالم، لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟، عسكرة الشراكة،انظر الرابط التالي :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/380 ، .) 18-06-2021

كذلك لا ينبغي إغفال شأن العامل الاقتصادي، بسبب المقومات التي تمتلكها كل من الصين والولايات المتحدة من حيث تراكم عناصر القوة، ووجود الرغبة والإرادة السياسية لكليهما من أجل الاضطلاع بدور عاملي فالو.م.أ .هي الدولة المهيمنة على الساحة الدولية حتى ألان، حيث ترغب في الاحتفاظ بهذا الدور المتفرد، بينما الصين صاحبة الثقل السكاني الضخم، والوضع الاقتصادي والسياسي الطموح والقوة العسكرية المتنامية تسعى حنو احتلال مقعد القوة العظمى القادرة على التأثير في طبيعة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين [1].

ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت في السابق تنظر إلى الصين على أنها تحتل مرتبة ثانوية بالنسبة للاهتمامات الأمريكية،إلا أن زوال الاتحاد السوفييت في مطلع التسعينات ساهم في تغيير هذه النظرة، مما أوجب على الولايات المتحدة انتهاج طريقة جديدة في التعامل مع الصين

يرى كلا الجانبين أن هناك ايجابيات لهذا الواقع الجديد، فالصين تستفيد من علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وتقنيا .بينما تعول الولايات المتحدة على تأثري الصين في منطقة أسيا وعلى التدخل لحل الخلافات الإقليمية برغم أن النصي لم تعد تلعب دور الموازن الاستراتيجي لالتحاد السوفييت لغيابه عن الساحة الدولية، ولكن الصين ومنذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي بدأت تنظر الى الولايات المتحدة ليس على أهنا شريك استراتيجي، بل عقبة كبرية أمام الطموحات الإستراتيجية الصينية وقد دفعت هذه الرؤية الصين العمل على تقليل النفوذ الأمريكي في أسيا عن طريق توسيع وجودها في بحر الصين الجنوبي والشرق حتى تتحكم في خطوط الملاحة الرئيسية في المنطقة.

ومع ذلك فإن القيادة الصينية مرشحة خلال العقدين القادمين لان تصبح القوة المهيمنة في جوارها الإقليمي وتدرك أيضا أن الصراع العسكري مع الولايات المتحدة سوف ينعكس على المسألة التايوانية.

بحلو 2009 أقيم ملتقى في الصين بمناسبة مرور 30 عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية وأمريكا بحضور شخصيات بارزة مثل": جيمي كارتر" Kater DJEMI"" الذي صرح ": أن التحول الذي حدث في الصين كبيرا،...،

[1] محمد سعد أبو عامود، العالقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية العدد ،2001 ص.96.

وأنه يمكن القول انه لا توجد علاقات دبلوماسية في العالم أهم من تلك العلاقات التي تنمو بين الصين والو.م.أ، أما" زجبينيو برجينسكي "فقد وصفها بانها اعتماد متبادل معقد complexe interdépendance ،وان الأمريكيين يقدرون حقيقة التفكير الاستراتيجي الصيني للعالم قد تحول من معتقدات الصراع العالمي والثورات الى تأكيد الصعود السلمي في العالم ناشدين عالما متجانسا harmonnious word ،وأيضا دعى" بريجنسكي "الى مبادرة تهدف الى عالم خال من الأسلحة النووية

أ –الرؤى المختلفة للعلاقات الصينية – الأمريكية

–الرؤية الصينية للعلاقات مع الولايات المتحدة.

تدرك الصين أنها لا تزال في مرحلة بناء أسس اقتصادها القائم على الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية .لذا فهي تواصل مسيرتها في هذه المرحلة حتى تتحول الى دولة اشتراكية صناعية متقدمة تتراكم عندها عوامل القوة وأسبابها، وهذا الهدف لن يتحقق إلا عبر توسيع علاقاتها الخارجية وتطويرها .ويتوافق مع هذه الرغبة الصينية الظاهرة رغبة أخرى كامنة وهي تحول الصين الى قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة على الهيمنة على النظام الدولي، وقد وضعت القيادة الصينية العام2050 عام تدشين هذا التحول على المستويين الإقليمي والدولي[1] . وبناءا على ذلك فقد حددت الصين لنفسها ما يلي:

–المحافظة على وضع الصين دوليا وإقليميا يفيد برامج التحديث والإصلاح الداخلية.

–تعزيز وتطوير أطر التعاون الاقتصادي والعلمي والتقين مع دول جنوب شرق أسيا، والجوار المتاخم للمحيط الهادي

–إقامة حزام للاستقرار الأمني على طول حدودها، يمكن تحقيقه عبر إعادة التوحيد مع تايوان

–العمل على توفير أطول فترة سلام ممكنة لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق الاهداف والرغبات الصينية

– .السعي نحو بلورة نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد لا تتحقق فيه الهيمنة والسيطرة للولايات المتحدة[2]

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص.98.

[2] محمد سعد أبو عامود، المرجع سابق، ص. 99.

من أجل ذلك فإن انتهاج سياسة خارجية مسالمة من قبل الصين يعد أمرا ضروريا لتحقيق ما سبق .فهي تعمل على إقامة علاقات تعاونية خلال المرحلة الراهنة مع الولايات المتحدة التي تعترف لها الصين بأنها قوة عظمى لها مصالح في جميع أرجاء العالم، ولكن بما لا يمس سيادتها وحقوقها، خاصة مسألة(تايوان)، مما يعني أن العلاقات مع الولايات المتحدة يجب أن تقوم على أساس من الاحترام المتبادل، ورعاية المصالح المشتركة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة .وتدرك الصين أن العلاقات القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي أفضل سبيل لتحقيق مصالح الطرفين .

-الرؤية الأمريكية للعلاقات مع الصين:

كانت الإدارة الأمريكية المتعاقبة لعقود ثالثة تنظر إلى الزعيم الصيني" دنج هيساوبنج "على أنه أكثر عناصر النخبة السياسية في بكين تأييدا للعلاقة مع الولايات المتحدة، وكان مرد ذلك اميان" هيساوبنج "بأن العلاقة غير المتوترة مع الولايات المتحدة تمثل بعدا مركزيا في السياسة الخارجية الصينية.[1] وتقوم الرؤية الأمريكية الحالية حيال الصين على ثالث مدارس هي:

المدرسة الأولى : الارتباط والتعاون مع الصين:

تقوم هذه المدرسة على اتخاذ سياسات معتدلة تجاه الصين من أجل دفعها نحو الاندماج ألتدرجيي في المجتمع الدولي، ويرى أنصار هذه المدرسة من" جورج بوش االب "إلى بين" كلينتون "أنه يجب الارتباط والتعاون مع الصين، ومواصلة الانفتاح عليها .و ذلك من أجل – : دفع الصين نحو انتهاج سياسات مناسبة أمريكيا، كوقف مبيعات الأسلحة الصينية لدول معينة – .دفع الصين لانتهاج سياسة إقليمية معتدلة تقود إلى الحد من طموحاتها الإقليمية – .دخول الصين في نسق النظام الاقتصادي العالمي يؤدي إلى تحول الصين إلى دولة ذات نظام ليبرالي .وقد عرب الرئيس الأمريكي الأسبق" بيل كلنتون "عن اقتناعه بأطروحات هذه المدرسة، عندما صرح في العام 1997أثناء زيارته لاستراليا بأنه" :ليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في احتواء الصين، فهذه إستراتيجية سلبية وان ما تريده الولايات المتحدة هو مواصلة الترابط مع الصين بكيفية تؤدي إلى مزيد من الليبرالية والازدهار

[1] وليد سليم عبد الحي، ، مرجع سايق، ص 8.

المدرسة الثانية : الحذر من الصين واحتوائها:

وتقوم على ضرورة الحذر من الصين، والعمل على احتوائها بناء على التنبؤ بصعودها كقوة محاربة مما سيؤدي حتما إلى عدم الاستقرار في أسيا، وبشكل يتعدى المصالح القومية الأمريكية .توقع هؤلاء أن الصين القوية، ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية والدولية الامر الذي يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بحسم سريع، ويتأتى ذلك بدعم حلفائها، وزيادة الانتشار لقواتها في أسيا، باعتبارها المنطقة الأكثر تضررا من سيطرة الصعود الصيني

يرى أنصار هذه المدرسة أن الصين على الصعيد العسكري، قد أحدثت تحولات مثرية في القيادات العسكرية، التي تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة، من اجل الحصول على مركز بارز في أسيا و العالم، الامر يتناقض مع الهدف الأساس للولايات المتحدة الأمريكية، الذي حاربت الأخيرة من أجله ثلاثة حروب كبرى في النصف الأخير من القرن الماضي، وعرقلة أي صعود لدول أسيا .بفرض عقوبات او ضمهم إلى الدول المارقة

ج –المدرسة الثالثة : الحل الوسط:

وهي مدرسة الحل الوسط، وتقوم على المزاوجة ما بني المدرستين السابقتين، فهي ترى أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تراعي، عند تعاملها مع الصين، الشعور الصيني الداخلي بأنها دولة عظمى وذلك عرب الاعتراف بأهمية مشاركتها في القضايا الدولية خاصة ذات البعد العسكري، وفي مقابل ذلك يجب أن توضح واشنطن لبكين أنه اذا ما اتخذت قرارا بإعادة التوحيد مع تايوان بالقوة العسكرية، فإنها سوف تجابه مجموعة من الإجراءات الرادعة تقوم على ما يلي:

-1العمل على احتواء الصين عبر تطويقها بمجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية

-منح دول شرق اسيا [1]مساعدات عسكرية أمريكية

[1]وليد سليم عبد الحي، ، مرجع سايق، ص .152

– .العمل على عرقلة دخول الصين في المنظومات الاقتصادية الدولية — .

زيادة قدرات اليابان العسكرية حتى تكون دولة ردع عسكري مواجهة للصين، وقد تعزز هذا التوجه بعد التصعيد العسكري الصيني في مضيق تايوان.

تراجعت العملة،قد تعول على النفوذ التجاري فهي ثاني قوة تجارية في العالم .ولكن قدراتها محدودة في هذا المجال .فاقتصادها يغلب كفة التصدير ولا يستند إلى استهلاك داخلي .وحركة الطلب في الداخل الصيني تبلغ نصف حركة الطلب في الولايات المتحدة .ولذا لا يسع الصين التربع محل الولايات المتحدة في التجارة العالمية وهي تسعى إلى نفوذ إقليمي تجاري، إثر انسحاب واشنطن من الشراكة العابرة للهادئ .فهذا الانسحاب يطلق يد بكين في شرق آسيا، ويفتح أمامها فرصة إستراتيجية.

- 2العلاقات الصينية – الروسية:

تتجه الصين نحو بناء علاقات الشراكة والتعاون الإستراتيجي مع روسيا والتي ازدادت ارتباطا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يثري مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان [1]، لأن توثيق علاقاتها مع الصين سيكون تهديدا استراتيجيا لها.

تعتبر الصينية التحالف مع روسيا الورقة الرابحة التي تحاول استخدامها في وجه الو.م.أ وذلك من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات من بينها :علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية واتفاقية حسن الجوار والصداقة بين الصين وروسيا أقامت من خلالها الدولتين نظرية أمن جديدة ترتكز على الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون وهما تسعيان إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وأكثر عدالة وعقلانية و ديمقراطية وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون نموذجا للتعاون الصيني – الروسي .وقد توطد التعاون مع روسيا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني" هوجينتاو "والتي تعتبر أول دولة زارها منذ توليه منصب رئيس الدولة وقد أجري محادثات عميقة وواسعة مع الرئيس الروسي" فالديمير بوتين "وغريه من قادة روسيا ووقع رئيسا الدولتين على البيان المشترك الصيني – الروسي ووثيقتين أخريين صرح فيها كل من الرئيس" هوجينتاو "و"بوتين "بضرورة تعميق علاقات حسن الجوار والتعاون في مختلف المجلات لعلاقات شراكة التعاون بين البلدين.

يونس مؤيد يونس، مرجع السابق،ص .169

إلى جانب تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسيا، ففي عام 1992 بلغت القيمة الاقتصادية والتجارية بين الدولتين بـ 63.4 مليار دولار أمريكي وفي عام 2002 قدرت بـ 12 مليار دولار أمريكي وفي عام 2003 وصلت إلى 7.15 مليار دولار أمريكي إضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الذي اعتبره الرئيس الروسي فالدميري بوتني :بان التعاون حول الطاقة من المجلات الأكثر أهمية في العلاقات بين البلدين وذلك أن في منطقة سيبيريا الروسية موارد طبيعية وفيرة، أما الصين التي تمر بمرحلة نمو اقتصادي سريع فتحتاج إلى الطاقة بكميات كبيرة، كما أقر الرئيس الروسي بوتين على أن روسيا تخطط إلى زيادة تصدير النفط الخام إلى الصين

حاليا وبعد جهود مشتركة بين البلدين تم ترسيم% 97 من الحدود المشتركة الصينية –الروسية البالغ طولها 4300كيلومتر وهذا يعني أن مشكلة الحدود التي انزعجت علاقات الدولتين قد حلت بصورة نهائية . إلى جانب ذلك تحافظ الدولتان على تعميق وتكثيف الاتصالات على المستوى الرفيع وتعزيز الثقة والاحترام المتبادل بينهما على أساس المنفعة المتبادلة في المجملات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية

وعرب" اندرو يانغ" من المجلس الصيني للدراسات السياسية المتقدمة في تايبي :أن المناورات الحربية التي ضمت القوات الصينية –الروسية حول شبه جزيرة" شاندونغ "في البحر الأصفر، مثل بداية التعاون العسكري والذي اعتبره يانغ أمر غير مسبوق يمثل بداية شيء جديد وأضاف أن الهدف من التمرين الصيني –الروسي هو إرسال رسالة إلى تايوان، وفي نفس الوقت تعتبر زيادة التعاون الاستراتيجي مع روسيا لموازنة الدور الأمريكي في المنطقة أن البلدين مهتمين لرؤية عالم متعدد الأقطاب بدلا من عالم بقطب واحد .وعن طريق العمل من خلال منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم" كازاخستان، أوزبكستان قريغريستان وطاجكستان "تسعى الصين وروسيا لتحقيق أمن مشترك وأجندة اقتصادية في آسيا الوسطى حيث وجهت روسيا والصين دعوة للولايات المتحدة في إطار منظمة شنغهاي دعتا فيها الدولتين إلى إخلاء الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية التي أقامتها في المنطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001

إلا أن المحلل الاستراتيجي روبارت كاب" ROBERT .KAPP" يرجع أسباب التحالف الصيني –الروسي إلى الفائدة الجوهرية بالنسبة للبلدين :فبالنسبة للصين، فهذا التحالف سيمكنها من إنهاء جبهة التوتر مع روسيا

وسيمكنها من الاستفادة من التكنولوجية العسكرية الروسية، بالإضافة إلى تحقيق الوازن الاستراتيجي ضد التواجد الأمريكي في المنطقة

أما بالنسبة لروسيا فتحالف مع الصين سيقلل من حاجاتها الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية كما سيبقي على حظوظها في استرجاع مكانتها الدولية، ولعب دور جديد في النظام الدولي خاصة وأن الصين أصبحت قوة اقتصادية وبشرية تحتاج روسيا لدعمها وموافقتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في آسيا الوسطى . لذلك يتوقع المحللون الإقليميون أن التعاون الثنائي بين الحليفين القديمين – روسيا والصين –سيتعمق بصورة مطردة ليس فقط في منطقة آسيا الباسيفيكية وإنما في وسط آسيا أيضا وبذلك فإن احتمالات تجدد محور موسكو –بكين يغذي المخاوف الأمريكية من تحديات سيواجهها الأمن القومي الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية

لكن الباحثة" جينفر مول " Jenefer MOOL التابعة لمركز السياسة الخارجية في لندن تقول ":إن تطور عالقات التعاون الصينية – الروسية القائمة على معاهدة الصداقة في عام 2001 لا تمثل بالضرورة لعبة آسيوية كبرى " وتؤكد في نفس الوقت أن لدى روسيا والصين اعتراضات كثيرة على سياسية الولايات المتحدة حيث تقول : سيكون من الخطأ تعريف العلاقة بينهما أرد العداء لأمريكا[1]

تعد الأزمة السورية نقطة فاصلة بين موسكو وبكين ضد السياسة الأمريكية لان سوريا لا تشكل هدفا في حد ذاتها بالنسبة إلى موسكو وبيكين، وإنما هي وسيلة للاحتجاج أو جزء من سياسة أوسع للاستفادة منها في قضايا أكثر أهمية في مناطق أكثر حيوية، فقد كان هناك توافق صيني روسي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في القضية السورية، إذ استخدم الفيتو الروسي الصيني مرتين ضد مشروع القرار الغريب فيما يتعلق بالأزمة، مرة في 2011ومرة في 2012 ،إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حملت إطالة الأزمة السورية للصين وروسيا

يونس مؤيد يونس، مرجع السابق،ص .180

-1العلاقات الصينية–اليابانية:

يتسم مسار العلاقات الصينية – اليابانية بالتذبذب[1] ، فقد تأثرت العلاقات بين البلدين بظروف الحرب الباردة وما رافقها من سياسة الاستقطاب في العلاقات الدولية، فاليابان كانت طرفا في سياسة الاحتواء التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين في مدة الحرب الباردة، لكن تعززت العالقات فيما بينهما في عامي(1978-1972(بعقد معاهدتي السلام والصداقة على التوالي، لكن تطورات انتهاء الحرب الباردة من تغيير خريطة التنافس بين القوى الكبرى، وتضاءلت مخاطر قيام حرب طويلة المدى بين هذه القوى، وتكثيف التفاعلات الاقتصادية بين القوى الآسيوية، دفعهما إلى تحسين علاقاتهما وهذا بالنتيجة يدفع إلى نوع من الاستقرار الإقليمي وإحياء الوعي التاريخي بالهوية الآسيوية ففي الجانب الاقتصادي تعد اليابان الشريك التجاري الأول وسوق مهم لها بعد هونغ كونغ، فبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في 1989 ما يقارب(19.7(مليار دولار ووصل عام 2006 إلى(207.36(مليار دولار، وهي ترى في الصين سوقا كبيرا يمكن ان يستوعب الصادرات اليابانية والاستثمارات فيها خصوصا في مجال النفط والتكنولوجيا وهناك مخاوف يابانية من تصاعد القوة الصينية أما في الجانب السياسي فتعد الصين علاقاتها معها مركزية لأوضاعها الدولية توازيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوضاعها الإقليمية، ويأمل الطرفان أن يكون النظام الدولي الجديد نظام يتسم بالعدالة والعقلانية والأمن في القرن الحادي والعشرين، ولكن هناك مخاوف لدى اليابان ودول أسيوية أخرى يذهب إلى أن الصين اذ نهضت ستسحق الجميع ولم تقتصر المخاوف على الجانب العسكري بل ما يشهده الاقتصاد الصيني من معدلات نمو عالية على مكانتها الاقتصادية، وبالمقابل لدى الصين مخاوف من طموحات اليابان السياسية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن وبذلك تكون قوة سياسية كقوة اقتصادية مهيمنة في أسيا مما يرفد طموحاتها بغرض المنافسة كقوة إقليمية، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة لليابان وسياسية –عسكرية لها طموحاتها في السيطرة، ويمكن القول أن البلدين وصلا إلى مرحلة متقدمة من التعاون وهذا يعزز من الدور الصيني ويخفف من مخاوف اليابان منها .

[1] معتز سالمة، توسيع الناتو وهموم الصين الأسيوية، مجلة السياسة الدولية القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية،العدد 129 ،جويلية1997،)ص ص.123-127

-2العلاقات الصينية – الهندية.

لا يتسم تاريخ العلاقات الصينية الهندية بقدر كاف من الود ،اذ يتنازع البلدان على مناطق حدودية، واتهام الهند النهد لها بتزويد باكستان التقنية النووية والصواريخ الى جانب دعم السياسة الباكستانية في الخلاف بينهما حول إقليم كشمير المتنازع عليه[1]

اتفاق البلدان على حل خالفتهما والبدء في التطبيع، أما في الجانب الاقتصادي فقد بلغت صادرات الصين الى الهند31,52 ميليار دولار و 40,82مليار دولار للمدة 2010-2008 على التوالي وبهدا تحرص الصين على بقاء التعاون بين البلدين مع إبقاء التعاون مع باكستان لا بقائها كورقة ضغط في حدود معينة، فهي تنظر الى الهند كمصدر للتهديد حيث ان الصراع بين الصين والهند يمثل صرعا على النفوذ الإقليمي فى منطقة جنوب آسيا وسعي كل منهما إلى دور الدولة القائد للإقليم

المطلب الثاني :العلاقات الروسية على المستوى الدولي:

مما لاشك فيه أن الصعود الروسي قد صاحبه تغيرات وتطورات فى العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين روسيا والدول أو الفواعل الكبرى فى النظام العالمي وفى هذا الإطار يوجد تياران أساسيان أحدهما يرى أن روسيا اتجهت إلى تبنى علاقات تعاونية مع الدول الكبرى فى النظام الدولي استنادا إلى أن روسيا قد أصبحت أكثر برجماتية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وأصبحت تتحرك بحرية فى اتجاه مصالحها بعيدا عن القيود الأيديولوجية ،فى حين ذهب الاتجاه الأخر إلى استعادة رياح الحرب الباردة على أساس أن روسيا اتجهت إلى تبنى علاقات تحكمها مفاهيم المزاحمة والمواجهة مع الدولة الكبرى فى النظام الدولي فبخلاف التيار السابق الذي ينظر إلى أن النظام الدولي قد أصبح في مرحلة انتقالية نحو التعددية إن لم يكن فى مرحلة تعددية بالفعل يرى التيار الصراعي أن النظام الدولي لا تزال تسيطر عليه الولايات المتحدة وأنه على الرغم من صعود بعض القوى مثل الصين إلا أنها لا ترتقي لتصبح قوة مقابلة للولايات المتحدة.

[1] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ص 171-172

ولكن قد أصبح واضح بدون أدنى شك أن هناك توجه سواء من جانب روسيا أو الولايات نحو أسيا خاصة جنوب شرق أسيا لما تشهده هذه المنطقة من صعود صيني حيث يرى كل من هذين التيارين أن هذا الصعود يمثل فرصة لروسيا وللولايات المتحدة ولكن يختلفان فى تفسير ذلك حيث يرى التيار الأول أن هذا الصعود سوف يفيد الولايات المتحدة وروسيا وذلك من خلال التعاون الاقتصادي مع الصين والاستفادة من النمو الاقتصادي المتصاعد فى هذه المنطقة أما التيار الثاني يفسر هذا الصعود على أنه فرصة صراعية بين الولايات المتحدة وروسيا لاستفادة من الصعود الصيني فهو ينظر إلى هذه الفرصة على أنها مبارة صفرية فإذا حصلت عليها روسيا خسرتها الولايات المتحدة والعكس صحيح.

وفى هذا الإطار سوف يتم التركيز على تداعيات الصعود الروسي على العلاقات مع الولايات المتحدة والصين لتوضيح إذا ما كان الدور الروسي الجديد يقوم على سياسيات تشجع العلاقات الصراعية مع الدول الكبرى أم أن روسيا ترتبط بالعديد من المصالح الإستراتيجية والأهداف بهذه الدول مما يجعل من يرجح كافة استبعاد العلاقات الصراعية والتأكيد على العلاقات التعاونية البحتة بين روسيا وهذه الدول للحفاظ على مصالحها وتوازناتها.

ويدعم التيار الصراعى وجه نظره بأنه بالنظر إلى التاريخ المعاصر نجد أن الصعود الألماني فى بداية القرن العشرين كان صعوداً إقليمياً فى البداية فى إطار الدول العظمى فى ثم اتجهت ألمانيا بعد ذلك إلى منافسة هذه الدول بل ومحاولة فرض رؤيتها الخاصة بها على النظام الدولي ولكن ينتقد التيار التعاوني هذا الاستناد على أساس أن ألمانيا كانت تسير فى سياساتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى استنادا إلى إيديولوجية راسخة واضحة المعالم وهى الأيديولوجية النازية أما الصعود الروسي الآن فهو صعود متحرر من أى قيود إيديولوجية ،وفى هذا الإطار يوضح أنصار التيار التعاوني أن العلاقات الأمريكية الروسية من ناحية والعلاقات الروسية الصينية هى علاقات تعاونية بحتة حتى وأن اشتملت على بعض شوائب صراعية إلا أنها فى مجملها علاقات تعاونية.[1]

[1] عبدا لعزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد35 بغداد، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية،2008

أما التيار التعاوني يرى أن هناك عدة دوافع تدفع روسيا إلى تبنى علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة والصين وتتمثل أهم هذه الدوافع فى الحفاظ على الوضع الدولي لروسيا فى النظام الدولي ،العمل على تدعيم انتعاش النمو الاقتصادي الروسي وذلك لعدم التعرض إلى أي مشكلة اقتصادية جديدة،و كذلك أيضاً الحفاظ على التأثير الروسي في المنطقة الإقليمية بالقرب منها، فروسيا حتى وأن كان لديها بعض النوايا لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة إلا أن نقص الموارد الروسية يدفع روسيا إلى تبنى إطار تعاوني مع الولايات المتحدة والكتلة الأوروبية،فنظراً إلى كون روسيا دولة كبرى موازية للولايات المتحدة فى العديد من المنظمات الدولية خاصة مجلس الأمن دفع ذلك البعض إلى اعتبار أن الصعود الروسي يفرض على روسيا ضرورة أن تصبح قوة منافسة للولايات المتحدة فى النظام الدولي.

أما فيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي فيمكن القول بأنه أصبحت الدول الأوروبية خاصة الغربية تعانى من إشكالية القدرة على تصميم إستراتيجية تستطيع من خلالها أن السلوك الروسي خاصة فى الأزمة الأوكرانية من ناحية وكذلك تستطيع أن تضمن مشاركة روسيا فى المدى الطويل خاصة وأنه توجد العديد من القضايا التي تحتوى على مصالح مشتركة بين روسيا والغرب كما هو الحال فى قضايا منع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وبعض القضايا الإقليمية خاصة أفغانستان وإيران ويمكن القول بأن امتلاك روسيا للأسلحة النووية وامتلاكها لمخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى مهاراتها فى المجال التكنولوجي سوف يمكنها من افتعال الأزمات مع الغرب الأوروبي ،وعلى الرغم من بعض الدول الأوروبية ترى أن روسيا فى حالة انحدار ملحوظ ومن ثم سوف يحل ذلك المشكلة وذلك بعد انخفاض الناتج المحلى الإجمالي فى روسيا ليساوى سبع ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تراجع أسعار النفط وغيرها من المؤشرات التى تؤكد على هذا الانحدار إلا أنه يمكن القول أن هذه الرؤية غير صحيحة بل أن الانحدار الروسي هذا يزيد من التهديدات الروسية على الدول الغربية والولايات المتحدة ويكفى أن نشير فى هذا الإطار أن روسيا هى الدولة الوحيدة التى تمتلك صواريخ نووية كافية لتدمير الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المساحة الكبيرة للدولة الروسية والتى حمتها فى العديد من التجارب التاريخية خاصة الحروب النابوليونية والغزو الألماني على الإتحاد السوفيتي فى الحرب العالمية الثانية ،أى أنه يمكن القول أنه على الرغم من أن البعض يرى أن الدور الروسي فى حالة تراجع وانحدار إلا أن ذلك ليعنى أن روسيا لا يمكن اعتبارها قوة كبرى فى النظام العالمي، أو أن تأثيرها محدود على مسار السياسة الدولية.[1]

[1] عبدا لعزيز مهدي الراوي،المرجع السابق

ويتبلور من الدور الروسي الجديد أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الروسية لا يتمثل فى مزاحمة القطب الأمريكي وإنما خلق نوع من توازن القوى بين الدول الكبرى فى النظام الدولي مما يحول إنفراد دولة واحدة بالشئون الدولية ومن ثم استعادة خبرة الأحادية القطبية وكذلك لا ترغب روسيا أيضاً فى استعادة أجواء الحرب الباردة وذلك لسبب بسيط هو أن الحرب الباردة كانت قائمة على تناقض إيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولكن يمكن القول أن روسيا الآن أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الإيديولوجية فى علاقتها مع الدول الكبرى وفى هذا الإطار تتبنى روسيا الفكر الواقعي فى العلاقة مع الدول والفاعلين الأساسيين فهى ترى أن فكرة الهيمنة الدولية ليست واقعية بالنسبة لها ولدورها ولكن من الممكن أن تتبع نمط الهيمنة الإقليمية خاصة وأن كافة دول الجوار لها تعد دول صغيرة وضعيفة وكذلك نمط توازن القوى باعتباره هو الأكثر ملائمة لدورها،كما يتأكد التوجه الواقعي لدى بروسيا على نحو لا يدع مجالاً للشك من خلال إدراك النخبة الروسية بأن النظام الدولي هو بالأساس بتعلق بالدول الكبرى والعظمى لذلك إذا يتركز الهدف الأساسي لروسيا فى أن ينظر إليها الآخرون على أنها دولة كبرى وأن يتعاملوا معها على هذا النحو وهى فى تحقيق ذلك تعمل على زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية على الرغم من ما تواجهه من تحديات وصعوبات.

المبحث الثالث : مستقبل هيكل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني الروسي:

في الوقت الذي يرى فيه معظم الخبراء المعنيين بالشؤون الدولية أن الصين في طريقها إلى الصعود نحو قمة النظام العالمي، في حين يشكك آخرون في إمكانية حدوث ذلك ,بينما يرى الفريق الأخر أن الصين لا رغبة لها في الصعود ومنافسة الهيمنة الأمريكية لتبقى قوة إقليمية في جمالها الإقليمي، وكنموذج للجدال بني الفرق الثالثة يطرح كل منهم حججه الداعمة لرأيه.

المطلب الأول : سيناريو استمرار الصعود الصيني ونجاح الصين في الوصول إلى مرتبة القوة العظمى:

ويعتمد هذا السيناريو على عدة اعتبارات، أولها أن مع تنامي نفوذها الاقتصادي ستتمكن بكل تأكيد من استعراض عضلاتها الدبلوماسية واجليوسياسية وسينتهي النظام العالمي الحالي الذي تهيمن عليه الاقتصاديات الغربية المتقدمة وتحرصه القوة العسكرية الأمريكية مع تحول ميزان القوة ألعاملي نحو أسيا .وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مشروعات الصين العملاقة المطروحة في هذا الصدد، خاصة مشروع طريق الحرير الجديد الذي يتوقع

أن يغير من خريطة العالم، ويضع الصين في مقدمة حركة العلاقات الدولية ، ومن خلال المؤشرات التي تعمل على دعم هذا الوضع ارتفاع نصيب الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي16.5 باملئة في 2014 ،ليصل من خلال التوقعات إلى حوالي20 باملئة في عام 2030 ،وفي المقابل سيضعف أداء الاقتصاد الأوروبي والأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 33 بالمائة عام 2014 إلى 25 بالمائة عام.2050 [1]

وبصورة مشابهة ستؤول العوامل السياسية الداخلية مثل الوضع المضطرب وسط الأقليات العرقية والصعود المتزايد على دولة الحزب الواحد لإطلاق عملية سياسية، إلى الحد من قدرة الصين على قيادة العامل، إذ يجب عليها تبني عقلية أكثر انفتاحا على المستوى الدولي، وتطوير قوتها الناعمة لتكون أهلا لهذه القيادة .

وبناء على المعطيات سالفة الذكر، وبالاعتماد على المسار الراهن والصحيح الذي تسري عليه الصين حتى منتصف العام 2016 مع افتراض أن يبقى سيناريو الاستمرارية هو السيناريو المعتمد لمستقبل الصين، دون منغصات جذرية في الاقتصاد والسياسة يمكن أن يحول دون استمرار الصين في طريقها الصحيح للخروج من الإقليمية والاتجاه الى العالمية، فإننا يمكن أن نتوقع بأن الصين ستنجح في عبور ذلك الخط الفاصل بين العالمية والإقليمية خلال الـ 15سنة القادمة – وبمعنى آخر – مع حلول العقد الثالث من الألفية الثالثة – أي العام 2030م–، ولازلنا نؤكد انه لا يمكن للصين أن تصل إلى مستوى القوة الأمريكية العابرة للقارات حتى ذلك الوقت على اقل تقدير، وهذا على افتراض استمرار تراجع الهيمنة والقوة المركزية لإمبراطورية الأمريكية، حتى تصل إلى نقطة التقاطع صفر مع الصين في نفس العام

المطلب الثاني: سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني.

ويقوم هذا السيناريو على أساس أن الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، اليوم ترى أن مصالحها الإستراتيجية سوف تتأثر بعمق على مستوى العالم نتيجة صعود الصين وتحولها إلى قوة عظمى تتعامل معها معاملة الند للند، و أن القوى الأسيوية الكبرى كاليابان والهند تريان أن هذا الصعود الصيني سوف يؤثر سلبا على مصالحها الإستراتيجية الإقليميّ والكونية،وان دول الاتحاد الأوروبي أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة من منافستها أو التحالف مع الصين

[1] مُحَمَّد أحمد عبد المعطي، الصعود الأسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية، أنظر الرابط التالي :

: https:// future.com/duhvu/item/278

في الوقت ذاته فإن هذه القوى لا تستطيع وقف وإجهاض الصعود الصيني، ومنه تلجأ إلى البحث عن وسائل للسيطرة والتحكم في الصعود الصيني بحيث لا تتحول الصين إلى قوة عظمى، وإنما إلى قوة كبرى يمكن ترويضها وتوجيهها بما لا يتعارض مع استمرار وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة تدور في فلكها القوى الكبرى أو تبتعد عنها بدرجات مختلفة، ولكنها لا تخرج عن الإطار المحدد للتفاعل بينها وبين الولايات المتحدة.

والولايات المتحدة يبدو أنها تعمل في إطار هذا السيناريو، فالسيطرة على منابع النفط في العالم يصعب في هذا الاتجاه، حيث أن التحكم في كميات وأسعار النفط عامل مؤثر على عملية الصعود الصيني، والتواجد العسكري الأمريكي برا وبحرا في المواقع الإستراتيجية العالمية يساعد على تحقيق هذا السيناريو، واستخدام الأداة العالمية والثقافية للترويج للنموذج الحضاري الأمريكي لا تقل أهمية في هذا الصدد.

ويواجه هذا السيناريو عدة قيود وأهمها الرفض الصين الواضح له، ووجود قدر من التضارب في المصالح بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى، الأمر الذي يتيح للدبلوماسية الصينية قدرا من المناورة والتأثير عليها، و الإغراءات الاقتصادية التي يمثلها السوق الصيني وما يخلقه من فرص أمام الشركات الأمريكية والغربية واليابانية، وهو ما يتيح للصين استخدام أسلوب العصا والجزرة الاقتصادية على الأقل كأداة للضغط لإجهاض هذا السيناريو، يضاف إلى هذا تنامي الإعداد للسياسة الأمريكية في شتى دول العالم خاصة دول الجنوب الفقيرة التي ترى الصين أنها الدافع عن مصالحها.[1]

المطلب الثالث : سيناريو إجهاض الصعود الصيني

يقوم على أساس أن الصعود الصيني قد وصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية والغربية، و أن نجاح الصين في الصعود إلى موقع القوة العظمى يقدم نموذجا حضاريا مختلفا للنموذج الغربي، الأمر الذي يشكك في نجاح هذا النموذج، وأن عوامل الضعف الصينية تفوق عوامل القوة أو على الأقل هناك فرص متاحة لاستنزاف وإضعاف عناصر القوة الصينية سواء من خلال إثارة القلاقل السياسية، و الاجتماعية الداخلية و الاختراق الثقافي والإعلامي للمجتمع الصيني أو من خلال جر الصين إلى سباق التسلح أو جرها إلى الدخول في مواجهات عسكرية سواء فيما يتعلق بتايوان أو المنازعات الحدودية الأخرى مع دول الجوار.

[1] محمد أحمد عبد المعطي،المرجع السابق

فالنمو العالمي قد يبلغ في المتوسط لأقل بحوالي0.7 باملئة وهو ما سيؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأقل من22 باملئة مما كان عليه في توقعات2050

وهذا السيناريو يواجه عدة قيود أهمها تكلفته بدرجة لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحلفاؤها بتحملها كما أن إجهاض الصعود الصيني سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي، الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في الصين

من ناحية أخرى قد لا تتوفر القدرات و الإمكانيات اللازمة لتفعيل هذا السيناريو،وذلك نظرا لتشتت القوة الأمريكية وتوزعها في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل استنزافا هائلا لهذه القوة،يكفي أن نشير إلى الموازنة الغير أمريكية تصل إلى ما يقارب365 مليار دولار وهي موازنة غير مسبوقة في التاريخ سنويا ، وتدور علامات الاستفهام حول مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي، على تحمل هذا الإنفاق في المستقبل إضافة إلى إمكانية نجاح الصين بالعمل في اتجاه استنزاف عناصر القوة، والقدرة الأمريكية والغربية بشكل أو بآخر.[1]

الزيادة في الإنفاق بلغت نسبة 7,6 مقارنة مع أمريكا التي تبقى الأعلى رغم انخفاض مستوى الإنفاق و بفارق كبير و هكذا يصبح ترتيب الدول كالتالي:أمريكا ،روسيا، الصين ثم الهند .ويلاحظ من ذلك أن الصين في تطور مستمر و زيادة مدروسة تصاعديا

[1] محمد أحمد عبد المعطي،المرجع السابق

الخـــاتمـــة

خاتمة

ان صعود الصيني الروسي ادى تغيير سياسة كل منهما وظهورهما كقوى تعديلية في النظام الدولي من خلال الانشطة الصراعية التنافسية التي ظهرت في العالم حيث:

في ما يتعلق بروسيا، نجد أنها تخلت عن الحذر الذي اتسمت به في السنوات الأولى لبوتين في السلطة، حيث أوضحت أزمات أوستيا الجنوبية، وسورية، وأوكرانيا على التوالي رغبة روسيا في تأكيد دورها كفاعل رئيس على الساحة الدولية والحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الواليات المتحدة، وبخاصة في ما يتعلق بالأسلحة النووية،إضافة إلى تحديث كل منظومات التسلح التقليدية وغير التقليدية، ما يوضح عدم الرضا الروسي عن استمرار التفوق العسكري الأمريكي كما تسعى روسيا الى تعزيز وجودها في المنظمات الدولية والاحتفاظ بامتيازاتها فيها، وبعلاقات قوية مع حلفائها، إضافة إلى العمل على تأسيس قواعد جديدة تواكب المكانة الدولية التي باتت روسيا تحتلها، وهو ما يتضح من النشاط الكبير الذي تقوم به في منظمتي بريكس وشانغهاي وغيرهما . وتعرف روسيا نفسها الآن باعتبار أن لها هوية متميزة وتقدم نموذجًا حضاريًا واجتماعيًا ممّا تعتبره قوة رجعية أمريكية تسعى إلى تغيير الأنظمة، ومن ثم زعزعة استقرار العالم .وللذكر فإن روسيا لن تكون قوة راضية، وستحاول أن تكون قوة تعديلية، إلا أن ميزان القوة مع الولايات المتحدة لن يتحول إلى صالحها في وقت قريب.

أما في ما يتعلق بالصين، فنجد أنها دخلت مع الولايات المتحدة في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية في حالات ثلاث هي كوريا وفيتنام وتايوان، وذلك في إطار سعي الصين إلى السيطرة على بحر الصين .وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري لكل من الولايات المتحدة والصين، إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة سباق تسلح في ما بين البلدين .وتشير الانتماءات المؤسسية للصين وانضمامها إلى المعاهدات الدولية إلى عدم الرضا عن الأنماط الدولية السائدة التي تخضع للولايات المتحدة الأمريكية .كما أن النظامين العقيديين اللذين يمثلهما كل من الولايات المتحدة والصين متعارضان بشأن دور الفرد في الحياة. سية، وتدل المؤشرات على أنه لو استمر تنامي قوة الدولة الصينية، كانت عليه الحال في العقود الأخيرة، فسوف تفوق الصين الواليات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، ربما قبل منتصف هذا القرن،الدور التاريخي للصين في إقليمها المباشر وعلى الرغم مما تبديه الصين في بعض الأحيان من عدم رضا عن الأنماط الدولية التي تخضع للنفوذ الأمريكي، وهو ما ظهر في مساعيها للقيام بدور أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال القيام بأنشطة متعددة كان آخرها إنشاء المصرف

الأسيوي للاستثمار »الجديد الذي سيمثل مصدرًا مهمًا للقوة الناعمة الصينية، فإن الصين تدرك مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وخطورة الدخول في صراع مسلح معها، وتدرك أن التقارب الصيني – الأمريكي سوف يسهم في الحد من التهديدات لوحدة الصين السياسية ويعزز السلم والاستقرار في منطقة شرق آسيا، فضًلا عن أنه سيفسح في المجال أمام حل المسائل العالمية كالبيئة،والإرهاب، والهجرة، وغيرها .وسترحب الولايات المتحدة بالتقارب مع الصين، لكونها ترى أن الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة، كما أن التقارب مع الصين سيسهم في منع حدوث أي تحالفات إستراتيجية صينية – روسية موجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكي.

المـراجـــع

المـراجـع

أولا: المصادر :

1-القران الكريم

ثانيا:المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب :

1- ابو شبانة ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مصر- القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998.

2-الراوي راشد ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط،2 ،1982م.

3-إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين، القاهرة : مؤسسة الأهرام مركز الأهرام للترجمة والنشر،1999.

4-الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان- الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005

5-الرمضاني مازن، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد: دار الحكمة للطباعة و النشر، .1991

6-السيد سليم مُحَمَّد، تفسير السياسة الخارجية،ط8 ،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

7-الظاهر نعيم، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد ،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2007

8-برهام المشاعلي ممد، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات ،مصر-القاهرة :دار الأحمدي للنشر، 2007.

9-بن يوسف مدمجآثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، (د، ب، ن): المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (د،س،ن.)

10- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، ط5 ،بغداد: المكتبة القانونية، 2010

11-جمعة زاقود عبد السالم، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

12-حسني خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ،بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009

13-حسني خليل، العلاقات الدولية : النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، لبنان –بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

14-حلمي الأغا وفيق، أبو مدللة سهر مصطفى، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بغزة: جامعة الأزهر- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: قسم إدارة الأعمال، 2009.

15-دوريت جيمس، بالتسغراف وروبرت، ترجمة وليد عبد احلي، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية ،الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع1958،.

16-سليمان يمني، القوة الذكية – المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 12يناير، 2016

17-س ناي جوزيف ، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية، تر: البجريمي ممدستوفق الرياض : مكتبة العبيكان، 2007.

18- عبد احلي وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010، أبوظيب: مركز الامرات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

19- عودة جهاد، النظام الدولي –نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005

20–ليتل ريتشارد، تر: تابري هاني، توازن القوى في العلاقات الدولية ،لبنان –بيروت: دار الكتاب العربي2007

21– مربوك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية 2005.

22– ممدوفهمي عبد القادر، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ،عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1997.

23– مطول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشري آسيا لبنان– بيروت: بيسان للنشر، 2006

24– إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين، القاهرة : مؤسسة الأهرام مركز الأهرام للترجمة والنشر،1999

25– قوانغ شينوى ، جغرافيا الصين،، تر:ممدن ابو جراد بكني–الصني: دار النشر باللغات الاجنبية، 1987.

26– يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، عمان– الأردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015

27– ين لوه تشونغ ، ولد لإصلاح مقومات التجربة الصيني، تر: حسانين فهمي حسني، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2014

28– لوموان فرانسواز ، الاقتصاد الصيني، تر: صباح كعدان،سوريا دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010

.29– فونتين أندرية، فترة من الانفراج الدولي 1962–1981م، تر:موسى الزغبي، سوريا دمشق: الشاذلي للنشر والتوزيع 1988.

ب– المذكرات:

1–أحمد براهيم، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة السانيا، وهران، كلية العلوم الاجتماعية: قسم الفلسفة، 2009–2010)

2– الحبصه منصور فاحل إمساعيل, الفرص والتحديات لنمو الصين كقوة عظمى (1990–2008) رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الجستير في العلاقات الدولية قسم مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا العلوم السياسية، جامعة مؤتة, 2009.

3– بن سانية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أيب بكر بالقايد – تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012 –2013

4– جميل عبد الوهاب القطري خالد، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985 –2010)قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة، 2014

5– دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغير 1991 – 2006 مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، 2007–2008

6– رزن سلمان عبدو حسن، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط)دراسة مقدمة لاستكمال درجة متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر –غزة– الدراسات العليا، كلية الأدب والعلوم الإنسانية: قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2010

7– زلاقي حبيبة، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية العالقات الدولية ،2009–2010

8- سفيان بحري، برزيق بوعلام، تحول موازين القوى في أسيا-الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسئولة والدوافع الجيوسياسية رسالة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة احمد بوقرة- بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية :قسم العلوم السياسية، 2015-2016

9- عبد العزيز عمار هشام، مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز)1991 -2006قدمت هذه الرسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود: كلية الأنظمة والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية ،2008

10- فاحل إسماعيل الحبصة منصور، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى)1990-2008رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا ،2009

11- فتاح شباح، تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخظر، كلية الحقوق: قسم العلوم لسياسية، 2007-2008

12- معمر جندلي خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة: كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

13- نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الأسيوية، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جوان2011

ج- المجلات و الدوريات:

1- أبو عامود ممدل سعد، العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية العدد 145 ،يوليو 2001

2- باي مينكسن، مستقبل الصين في النظام الدولي، أفاق المستقبل أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد2 ،السنة الثانية، نوفمبر/ديسمبر 2010

3- حميد عدنان خلف، السياسة الخارجية الصينية في فترة كل من "ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج :" دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد 2 ،السنة 2،العدد4 ،كانون الأول 2015

4- سلمان خضري ابراهيم، العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية الدولية كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (د،ذ، ع.)

5- زيد المرهون عبد الجليل، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي، نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض العدد 13962 15 ديسمبر 2006

6- عباس عبد عبد الأمير، عبد الله علي ياسين، الاتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الصين: تحليل جغرافي سياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية) المجلد4 ،العدد1 ،2015

7- عبد الحفيظ مُحَّد علاء، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية (مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة: قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، (د، س ،ن.))

8- علوى مصطفى، القرن الأسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن 21،مجلة السياسة الدولية(د، د، ن): مؤسسة الأهرام ،العدد200 ،المجلد50 ،أفريل 2015

9- عيسى مُحَّد عبد الشفيع، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية لبنان-بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد32 ،2011

10– ميتيكس هدى، الصعود الصيني....التجليات والمحاذير، مجلة السياسية الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد167 ،جانفي2007

11– هادي علي عبد المنعم، الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية، مجلة البحوث الجغرافية العدد12 ،2010

12– هاشم نوار جليل، قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2010

13– يونس عدنان حسني، الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي(جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون، (د،س،ن.))

13–عبدا لعزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد35 بغداد، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية،2008

14المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 47– 48 تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة

د– المحاضرات:

1– أمينة رباحي، تأثري التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام: تخصص علاقات دولية، 2011

هـ– المواقع الالكترونية:

1–ممدجن سعيد الفطيسي، الاتقييم الاستراتيجي للقوة الصينية 2015–2016(بتاريخ :10–06 – 2021 ، أنظر الرابط التايلhttp://annabaa.org/arabic/strategicissues/7030 :

2–غلي أبو مريحيل، قدرة الصين النووية قد تتجاوز الواليات المتحدة بكين: محطة الجزيرة، أنظر الرابط التالي

// http: : aljazeera.net/news/international/2021/05/09

3–علاء الدين السيد، القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية، يف تاريخ : 18–5–2021 ،أنظر الرابط التالي:

http //: www.sasapost.com/china–armed–forces/

4–. علي صالح عيدروس ، الصين 2016م ... عام لن ينساه الشعب الصيني، أنظر الرابط التالي 02–06–2021 http://www.chinainarabic.org/?p=29756

6–. ممدr عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية (أبوظبي : مؤسسة الأهرام، 2011 ،)أنظر الرابط التالي:

http//: www.siyassa.org.eg /NewsQ/1591.aspx

7– منة الله جلال، الاستثمارات الصينية بإفريقيا :كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية ؟، تم الرابط التالي :

http://www.economist.com/blog/dailychart/2011/04/chinese–africa 2021–06–29

8–. مُحَمَّد بن سعيد الفطيسي، التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية 2015–2016 ،بتاريخ: 06–07 – 2021 ، ،أنظر الرابط التايلhttp://annabaa.org/arabic/strategicissues/7030 :

9–.عبد الحافظ الصاوي، سيناريوهات مفتوحة لازمة الاقتصاد الصيني، على الساعة 44:06 ،بتاريخ : 29–05–2021 ،أنظر الرابط التالي

http //: aljazeera.net/news/international/2021/05/28 :

10. زيد عبد الجليل ، "الصين والمسألة السورية الجزيرة، نت" انظر على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/kenowleagegate/opinion)29/05/2021)

11أحمد طاهر مقال في المجلة الالكترونية الرابط الاتي : https://devar.majalla.com/ بتاريخ 2021-06-04

ب- كتب بالإنجليزية :

-Books:

1- Andrew Moravscik, Lberal International Relations Theory, A Scientific Assessment, In Colin Elman &Miriam Fenduis Elman, Progress In International Relations Theory,) cambriidge :Appraising The field, 2003.

2- Paul R.Viotti and Mark V. Kawppi, International relations theory. Realism, pluralism globalism and beyoud, 3 rd, London : Allyn abcom, 1999.

3- Nancy Bernkopf Tucker،china and amirca:1941-1991 ،foreigns affairs ،vol.70،N5،1991-1992

4-Trends in World Military Expenditure,2015," SIPIRI Factsheet, Stockholm International
Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, (April 2016), p.2.